جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس

كلية الحقوق والعلوم السياسية – بودواو

قسم العلوم السياسية

الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط وتداعياتها على أوربا 2011-2020

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تعاون دولي

إعداد الطالبة

بن عزوز هبة

إشراف الأستاذ

أ. بوبصلة أمينة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة

السنة الجامعية 2021/2020

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الواجهة	
كلمة شكر	
إهداء	
فهرس المحتويات والأشكال	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لظاهرة الهجرة غير الشرعية	
المبحث الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية والمفاهيم المرتبطة بها النزوح اللجوء تهريب البشر أو المهاجرين وظاهرة الجريمة المنظمة والإرهاب	**08**
المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية	**08**
1- أبعاد الهجرة غير الشرعية	**10**
2- طرق ووسائل الهجرة غير الشرعية	**10**
3- أبعاد الهجرة غير الشرعية	**17**
المبحث الثاني :النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية العوامل أو الدوافع المحركة للهجرة	**22**
المطلب الأول: النظريات الاقتصادية *النيوكلاسكية* التبعية	**22**
1- النظرية النيوكلاسكية	**22**
2- نظرية التبعية	**22**
المطلب الثاني: النظريات الاجتماعية	**23**
المطلب الثالث: النظريات الامنية النقدية	**23**
1- مدرسة كوبنهاغن	**23**
2- نظرية الأمن المجتمعي	**24**
3- النظرية الأمنية	**24**
المبحث الثالث :العوامل و الدوافع المحركة للهجرة غير الشرعية	**26**
المطلب الأول: الأسباب الداخلية	**26**
1- دوافع جغرافية وتاريخية	**27**
2- الدوافع الاقتصادية	**27**
3- النظرية الثقافية والاجتماعية	**28**
4- الدوافع السياسية والأمنية	**28**

5- الدوافع النفسية	29
المطلب الثاني: العوامل الخارجية	30
1- عوامل الطرد	30
2- عوامل الجذب	31
3- العولمة	32
الفصل الثاني: الهجرة غير شرعية في دول حوض المتوسط	
المبحث الأول :واقع الهجرة غير شرعية في دول حوض المتوسط	36
المبحث الثاني :انعكاسات الهجرة غير شرعية على الدول المصدرة	38
المبحث الثالث : انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الدول المستقبلة	42
1- التداعيات الاقتصادية والديموغرافية	42
2- التداعيات الديموغرافية	43
3- التداعيات الأمنية و السياسية	43
4- ارتباط الأحداث الإرهابية في أوروبا بالهجرة غير الشرعية	44
5- على المستوى الصحي	45
الفصل الثالث: السياسات الأوروربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية	
المبحث الأول : الهجرة غير الشرعية في الجزائر 2011-2020	47
1- أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر	49
2- إحصائيات حول الهجرة غير الشرعية	50
المبحث الثاني :تداعيات الهجرة غير شرعية على الدول الأوروبية . فرنسا . اسبانيا . إيطاليا	52
1- التداعيات الاقتصادية	52
2- التداعيات الديموغرافية	53
3- التداعيات السياسية و الأمنية . الإرهاب في أوروبا	53
4- تداعيات الهجرة غير الشرعية على اسبانيا	54
5- تداعيات الهجرة غير الشرعية على ايطاليا	54
المبحث الثالث: سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية	57
1- السياسات الوطنية في مكافحة الهجرة غير شرعية (اسبانيا . ايطاليا . فرنسا)	58
2- مبادرات من قبل الشمال	62
3- المبادرة الفرنسية 5+5	63
خاتمة عامة	67
قائمة المراجع	

فهرس الأشكال

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحة
01	خريطة تبين عدد المهاجرين في سنة 2018	51
02	خريطة تبين الطرق التي يسلكها المهاجرين غير الشرعيين للوصول إلى أوربا	56
03	خريطة تبين السياسات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية للوصول إليها	65

مقدمة عامة

تعتبر الهجرة غير الشرعية إحدى الموضوعات الهامة التي تعنى بها العديد من الميادين البحثية والأكاديمية ففي الوقت الذي تتزاحم فيه مشاهد الهجرة غير الشرعية في حياتنا اليومية تزداد المخاوف على امن الأفراد والجماعات في مختلف المجتمعات نظرا للارتباطات المحتملة للهجرة مع العديد من ظواهر الإجرام العالمي *المخدرات الإرهاب التطرف الاتجار بالبشر.....* خاصة في واقعنا المعاصر الذي ترتسم فيه بشدة تلك التغيرات التي تهز و تنخر نسيج الكثير من الأمم والمجتمعات إلى درجة اضمحلال كيانات وحركات و ولادة منظومات اجتماعية وسياسية جديدة وهذا ما يغري البعض إلى اعتبار الهجرة غير النظامية إحدى النتائج الهامة التي حصدها المجتمع الدولي من الصراعات الإقليمية و الدولية . كما لا نغفل تلك الظروف و الأوضاع التي تعيشها الفئات الهشة والمهمشة في مجتمعات الجنوب وعلاقاتها بظاهرة الهجرة غير الشرعية فالفقر والحرمان وعدم الاعتراف الاجتماعي و الشعور بالدونية وعدم القيمة كلها أسباب وظروف لها تأثير مباشر على تعاظم التأكيدات الثقافية لفئات عريضة من هذه المجتمعات في ضرورة البحث عن بديل حياتي مريح كما أن زيادة القناعات بحلول الهجرة تزيد أكثر مع التنمر السياسي لأنظمة الحكم في البلدان المختلفة وانتشار واسع لكل التعسفات الاجتماعية للنظم الدكتاتورية في هذه البلدان خاصة مع غياب الحرية الفكرية وفضاءات التعبير الديمقراطي منع الممارسة السياسية بناء على سياسة التجميد الايديولوجي والسياسي للنظم الحاكمة فحسب ويتعدى استشكال الهجرة غير الشرعية ليرتبط بالواقع الدولي الذي تعيشه المجتمعات لتكون الهجرة غير الشرعية أهم القضايا التي تناقش انطلاقا من معالجات عالمية فمشكلات الفقر الأوبئة الضعف الاقتصادي والفساد التي تعاني منه الدول المتخلفة والتي تعتبر مناطق الهروب والنزوح تحاول دول الشمال التأكيد على مساهمتها الفعالة في معالجة هذه المشكلات والنهوض بالتنمية الاقتصادية ومساعدة هذه الدول على توفير حياة أفضل لمواطنيها بهدف التقليل من تلك الأعداد من الشباب و الأفراد الطامحين في الهجرة إليها .

وتزيد كونية الظاهرة وعالميتها عند الاقتراب من تلك المشكلات التي تعيشها المجموعات الحضارية حاليا والتي طالما ما طرحت بقوة في نظريات ما بعد الحداثة. وتحاول البلدان المتضررة من ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء البلدان الطاردة أو البلدان المستقبلة القيام بالإجراءات للحد أو التقليل من تفاقم هذه الظاهرة باستخدام كافة الوسائل المتاحة من بينها و سائل الإعلام حيث تزداد أهمية الدور الإعلامي في قضايا الهجرة مع تطور الإعلام نفسه وأدواته وجمهوره فقد صنع هذا الوضع الجديد للإعلام مناخا إعلاميا يتميز بالحرية والجاذبية والجماهيرية ما جعل الهجرة غير شرعية و قضاياها وأنصارها محط اهتمام الرأي العام فتتيح لهم المعرفة

والتواصل ومن ثم اتخاذ قرار الهجرة فمع زيادة أعداد المهجريين الغير شرعيين نكون أمام وضع جديد ومعقد للهجرة الحديثة.

من خلال هذه الدراسة البحثية سنتناول موضوع الهجرة غير الشرعية من جانبها النظري لفهم انعكاساتها وايجابياتها وسلبياتها التي من الممكن أن تسببها بالنسبة لأمن الدول واستقرار المجتمعات مع استقراء المكانة و الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في مكافحة هذه الظاهرة كون وسائل الإعلام في أي مجتمع هي المصدر الأهم الذي يستقي منه المواطن أهم المعلومات التي تستقطب اهتماماته المختلفة فمع تطور دور الإعلام ودخول التكنولوجيات الحديثة خاصة في المجال السمعي البصري وشبكات التواصل الاجتماعي جعلت من العالم قرية صغيرة .

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية عرفها المجتمع حديثا وبشكل مقلق خصوصا في السنوات الأخيرة فالهجرة بحد ذاتها ليست حديثة بل هي قديمة ولكنها تحولت الهجرة غير الشرعية بعد أن قيد الانتقال من بلد إلى أخر ووضعت التأشيرات التي يجب احترامها للدخول إلى دول الاستقبال الأمر الذي يصعب على الكثيرين من الحالمين بالهجرة للحصول على هذه التأشيرات مما يضطرهم إلى التزوير أو التسلل عبر الحدود خفية ما يجعل صفة الشخص الموجود في بلد الاستقبال صفة غير شرعية .

. أهداف الدراسة:

1. التعرف على النظريات المفسرة، لظاهرة الهجرة غير الشرعية، في حوض المتوسط، و إلقاء نظرة على البنية الداخلية للدول المشكلة لحوض المتوسط.

2. مدى خطورة ظاهرة، الهجرة غير الشرعية، في حوض المتوسط، وتداعياتها على الدول الأوروبية.

3. أهم السياسات التي انتهجتها، الدول الأوروبية، وأهم سياسات التعاون الإقليمي، للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، في حوض المتوسط.

. إشكالية الدراسة :

حيث التحديات الدولية الجديدة، التي أبرزتها، ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتي أفرزت اليقظة الأمنية الدولية لها،....في منطقة حوض المتوسط، بدواعي مختلفة، بحيث تستدعي هذه الدراسة طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

. إلى أي مدى تشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية، تهديدا لأمن دول حوض المتوسط، وما هي الاستراتجيات و الآليات المتبعة لمكافحة الظاهرة.

. التساؤلات الفرعية:

. ما هي الهجرة غير الشرعية، ونظرياتها؟

. ما هي تهديدات ظاهرة الهجرة غير الشرعية، في حوض المتوسط؟

. ما هي الاستراتجيات الإقليمية، للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

. فرضيات الدراسة:

. الفرضية الرئيسية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية، من التهديدات الأمنية، الجديدة في حوض المتوسط، وتؤثر على الأمن القومي لدول حوض المتوسط، بكل مكوناته، وفي كل مجالاته.

. الفرضيات الفرعية:

وللإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية فقد اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- الهجرة غير الشرعية، لها علاقة بتنامي الظاهرة الإجرامية، في كل من البلد المصدر، والبلد المستقبل.
- للهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط عدة أسباب .
- للهجرة غير الشرعية عدة انعكاسات على الدول المستقبلة والدول المصدرة.
- عدم وجود آليات للتصدي فعالة، رغم الإجراءات الأمنية الصارمة من قبل دول الاستقبال.
- اتخذت دول حوض المتوسط عدة آليات لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

حدود الدراسة :

الإطار الزماني :

هذه الدراسة تعالج الهجرة غير الشرعية في الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2020 حيث أن الإشكالية تقتصر على التهديدات للهجرة غير الشرعية من جميع النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية

والاجتماعية وتحديد علاقة الهجرة غير الشرعية بالمخاطر والتحديات والتهديدات. بالإضافة إلى أي مدى تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقة بين دول حوض البحر المتوسط.

الإطار المكاني :

إن هذه الدراسة تقتصر على دول الحوض المتوسط كونها الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين خاصة دول جنوب أوروبا و على وجه الخصوص فرنسا وايطاليا واسبانيا

أسباب اختيار الموضوع :

ا/أسباب ذاتية:

إن سبب انتقاء هذا الموضوع يرجع إلى الاهتمامات الشخصية لدراسة إشكالية الهجرة غير الشرعية ومن بين ما دفع بنا إلى التطرق لهذا الموضوع هو الصخب الإعلامي حول المهاجرين غير الشرعيين واهتمام الرأي العالمي بهذا الموضوع .

ب/أسباب موضوعية :

إن الهجرة غير الشرعية إحدى الموضوعات الهامة التي تعني بها العديد من الميادين البحثية والأكاديمية ففي الوقت الذي تتزاحم فيه مشاهد الهجرة غير الشرعية في حياتنا اليومية تزداد المخاوف على امن الأفراد والجماعات في مختلف المجتمعات نظرا للارتباطات المحتملة للهجرة غير الشرعية مع العديد من ظواهر الإجرام العالمي المخدرات الإرهاب التطرف تجارة البشر خاصة في واقعنا المعاصر الذي ترتسم فيه بشدة تلك التغيرات التي تهز وتنخر نسج الكثير من الأمم والمجتمعات إلى درجة اضمحلال كيانات وحركات وولادة منظومات اجتماعية وسياسية جديدة ويتعدى استشكال الهجرة ليرتبط بالواقع الدولي الذي تعيشه المجتمعات لتكون الهجرة إحدى أهم القضايا التي تناقش انطلاقا من معالجات عالمية فمشكلات الفقر الأوبئة الضعف الاقتصادي والفساد التي تعاني منها الدول المتخلفة والتي تعتبر مناطق الهروب" النزوح" "تحاول دول الشمال التأكيد على مساهمتها الفعالة في معالجة هذه المشكلات والنهوض بالتنمية الاقتصادية ومساعدة هذه الدول على توفير حياة أفضل لمواطنيها بهدف التقليل من تلك الأعداد من الشباب والأفراد الطامحين في الهجرة إليها.

- **تقسيم الدراسة :**

من خلال هذا البحث قمنا بوضع خطة قوامها ثلاث فصول الفصل الأول يتناول التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة ويشمل ثلاث مباحث :

- المبحث الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية والمفاهيم المرتبطة بها: النزوح اللجوء تهريب البشر أو المهاجرين و ظاهرة الجريمة المنظمة و الإرهاب.
- المبحث الثاني: العوامل أو الدوافع المحركة لظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- المبحث الثالث: النظريات المفسرة للهجرة الغير شرعية.
- الفصل الثاني: يتناول الهجرة غير الشرعية في دول حوض المتوسط و يشمل ثلاث مباحث:
- المبحث الأول: واقع الهجرة غير الشرعية في دول حوض المتوسط.
- المبحث الثاني: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الدول المصدرة.
- المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الدول المستقبلة.
- الفصل الثالث: الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط وتداعياتها على أوروبا 2011- 2020 ويتناول ثلاث مباحث :
- المبحث الأول: الهجرة غير شرعية في الجزائر 2011-2020.
- المبحث الثاني: تداعيات الهجرة غير الشرعية في الجزائر على الدول الأوروبية فرنسا اسبانيا ايطاليا.
- المبحث الثالث: سياسات الدول الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية فرنسا اسبانيا و ايطاليا

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي والنظري

لظاهرة الهجرة غير الشرعية

إن الإطار المفاهيمي والنظري يكتسي أهمية بالنسبة لمختلف الدراسات والبحوث لأنه يعطي أبعاد منهجية وعلمية للموضوع المراد دراسته وحتى تكون لدينا نظرة شاملة وواضحة حول هذا المفهوم ارتأينا أن يكون هذا الفصل بمثابة توضيح الأبعاد المفاهيمية لموضوع الهجرة غير الشرعية .

وعليه فإننا نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث المبحث الأول يتعلق بمفهوم الهجرة غير الشرعية حيث نتناول فيه تعريف الهجرة بصفة عامة ثم الهجرة غير الشرعية بصفة خاصة باعتبارها محور دراستنا مع الإشارة إلى أنواعها وعلاقاتها بالمفاهيم المرتبطة بها النزوح اللجوء تهريب البشر أو المهاجرين و ظاهرة الجريمة المنظمة و الإرهاب. أما المبحث الثاني فنتناول العوامل أو الدوافع المحركة لظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث تتعدد بين عوامل سياسية وأمنية حيث أن معظم الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين تواجه أزمات التنمية السياسية وهي أزمات الهوية الشرعية والمشاركة التوزيع و أسباب اقتصادية جغرافية وديموغرافية وأسباب نفسية وعوامل محفزة.

أما الجزء الأخير من هذا الفصل فهو يجمع بين الإطار المفاهيمي والنظري لهذه الظاهرة كما تناولته مختلف نظريات العلاقات الدولية وكيف أصبح مفهوم الهجرة غير الشرعية يندرج ضمن مفاهيم الأمن الجديدة التي تتربص بالدول.

المبحث الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية والمفاهيم المرتبطة بها النزوح اللجوء تهريب البشر أو المهاجرين وظاهرة الجريمة المنظمة والإرهاب.

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

تعرف على أنها تعني أولئك المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط المتعلقة بدخولهم وإقامتهم في الدول التي يهاجروا إليها والمهاجرون العابرون إلى دولة تكون ممرا للوصول إلى دولة ما كما تعتبر الهجرة غير الشرعية ضمن التهديدات العابرة للحدود التي يتداخل فيها امن الفرد و الدولة والمجتمع كما يقصد بمصطلح الحرقة : حرق كل الأوراق و الروابط التي تربط الفرد بجذوره و هويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال وتعرف المفوضية الأوربية: الهجرة غير الشرعية بأنها ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات يتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربيين والتجار وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية و بتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد [1]

كما عرفت منظمة الهجرة الدولية: الهجرة غير الشرعية على أنها التنقل العابر للحدود الدولية أو الإقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة إذ تشير أيضا المنظمة العالمية للهجرة في تقريرها لعام 2010 بان عبور الحدود الدولية هو احد أشكال الهجرة السرية وكذلك العمل بدون رخصة وكذلك ضحايا تجارة البشر وتهريب المهاجرين كما تشير أيضا إلى أن الهجرة الغير الشرعية يمكن تعريفها حسب وجهة نظر الدولة المصدرة أو حسب وجهة نظر الدولة المستقبلة .[2]

الهجرة غير الشرعية حسب وجهة نظر الدولة المصدرة فهي تنظر للمهاجر غير الشرعي حتى ولو كان من رعاياها على انه خرج من إقليمها من منافذ غير شرعية أو خرج من منفذ شرعي ولكن باستخدام مستندات مزورة أو بطريقة احتيالية.

[1] -خالة مسعود : واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05، اكتوبر 2014.

[2] -موسى معطاوي : الهجرة غير شرعية تفسيراتها ميزاتها دوافعها، دط، بيروت، ص 52.

الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة المستقبلة : تنظر للمهاجر غير الشرعي لكونه تواجد على أراضيها دون موافقتها أيا كان البلد القادم منه وأيا كانت وسيلة خروجه من تلك البلد ووصوله إلى أراضيها.

والهجرة غير الشرعية هي النتيجة الطبيعية لحالة اللاأمن وعدم الاستقرار على جميع المستويات وتشكل الهجرة غير الشرعية احد أهم المسائل الرئيسية التي تواجه وتثير قلق العديد من الدول ونظرا للأهمية البالغة لهذه الظاهرة .[1]

والهجرة غير الشرعية ظاهرة إنسانية وتعتبر وسيلة مهمة لمواجهة المشاكل التي تتعرض لها كافة الدول على جميع الأصعدة و لقد ساعد في انتشار مفهوم الهجرة غير الشرعية إن العالم قد أصبح قرية صغيرة. والهجرة غير الشرعية مصطلح برز في العقود الأخيرة واخذ وضعا مميزا في وسائل الإعلام وفي نقاشات راسمي السياسة في بلدان العالم الأول حتى أنها أضحت إحدى القضايا القليلة التي يضطر معها العالم للنزول عن كبريائه والتعامل مع العالم الثالث بوصفه لاعبا أساسيا له دوره الرئيس في الحد من تلك الظاهرة و إفريقيا على وجه الخصوص تعد احد الميادين الأساسية التي تجري على أرضها دراما الهجرة ابتداء من مغادرة الديار وحتى الوصول إلى أخر المحطات التي قد تكون على ارض الأحلام في شوارع أوروبا أو على متن قارب صغير مكتظ بالمهاجرين المغامرين تتلاعب به الأمواج حتى تسلمه إلى حرس السوائل أو ينتهي به الأمر إلى الاستقرار في قاع البحر ولهذا تثير الهجرة غير الشرعية قلقا بالغا نظرا للمخاطر التي يواجهها المهاجرون الضعفاء أنفسهم و للآثار التي تترتب على هذه الظاهرة التي تزعزع الاستقرار في بلد المنشأ والعبور والمقصد ويشير مفهوم الهجرة غير الشرعية إلى أناس ينتقلون دون أن تتوافر لديهم الوثائق اللازمة الأمر الذي يتم في كثير من الأحيان بتسهيل من عديمي الضمير و شبكات الاتجار غير المشروع وتعرف بأنها هجرة مواطنين أجانب إلى بلاد في ظروف يكونون فيها غير مستوفي الشروط القانونية للإقامة في ذلك البلد و هي انتقال أفراد أو جماعة من مكان إلى أخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا فهي تشمل العديد من أصناف المهاجرين السريين مثل المهاجريين الذين ينتهكون نظام اللجوء المهاجرين الذين يدخلون البلد بطريقة غير شرعية العمال غير الشرعيين المهاجرين الذين ينتهكون قواعد الزيارة ضحايا الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وبذلك يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية هي عبارة عن رحلة قاسية من العذاب يسلكها المهاجر نحو بلد ما

[1] - موسى معطاوي ، مرجع سابق ص 53.

بطريقة غير شرعية ومخالفة للقانون أي من غير المنافذ المعدة للدخول والخروج وبدون إذن من الجهات المختصة.[1]

1- أبعاد الهجرة غير الشرعية :

يرى بعض المحللين لظاهرة الهجرة غير الشرعية بأن هذه الهجرة ترتبط بالأبعاد التالية:

1-1-الأبعاد الأمنية: إن تهريب البشر يعد خطرا على الأمن الوطني والسياسي فقد يتم زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين مما قد يؤدي إلى ظهور خلايا إرهابية لإحداث نزاعات واضطرابات في الدول المستقبلة و قد تساعد الهجرة غير الشرعية على دخول الأسلحة والمتفجرات لزعزعة امن الدول.

1-2- الأبعاد الاقتصادية: وتتمثل في الإخلال باليات سوق العمل وخلق عدم توازن بين العرض والطلب نتيجة العمالة المتسللة للدولة إضافة إلى تزايد نسبة البطالة وجرائم غسيل الأموال.

1-3- الأبعاد الاجتماعية: من بين ما يلاحظ حول الأبعاد الاجتماعية ظهور الأحياء العشوائية وما يصاحبها من دخول عادات غريبة على المجتمع وثقافات دخيلة مشكلات الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الأصيلة وانتشار الأمراض والأوبئة إضافة إلى استعداد بعض المهاجرين من اجل البقاء للتنازل بتبديل دينهم وأخلاقهم[2].

2- طرق ووسائل الهجرة غير الشرعية :

تتعدد الطرق والوسائل التي يعتمد إليها المهاجرون غير الشرعيين من الأفراد والجماعات للانتقال من بلد المصدر إلى بلد المقصد ويغلب استخدام سفن أو قوارب لنقل المجموعات من المهجريين غير الشرعيين عبر البحار من بلد المنشأ وعادة ما تكون بلدان الوصول هي دول الجذب التي تحاذي سواحل البحار والمحيطات والخلجان مثل دول الاتحاد الأوروبي المطلة على البحر الأبيض المتوسط واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربية وتتم الهجرة غير الشرعية عن طريق البر تسللا على شكل أفراد يتجاوزون خطوط الحدود الدولية وبعيدا عن نقاط العبور مشيا على أقدامهم وقد يتم الانتقال برا تسللا على مركبات مخصصة لذلك

[1]-علي عبد الرزاق حلبي علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، دط، بيروت، 1984، ص 146.

[2] -معجب بن معدي الحويقل : حقوق الإنسان والإجراءات الأمنية، ط 1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دط، الرياض 2006 ، ص 54-53.

خاصة إذا كان المهاجرون مجموعات وفي هذه الحالات تقوم المركبات بعبور الحدود وتحاشي المرور بمنافذ الدخول الرسمية أو مواجهة دوريات امن الحدود وتشهد حدود المملكة العربية السعودية وخاصة الجنوبية منها وحدود المغرب العربي و مصدر و حدود الولايات المتحدة الأمريكية مع المكسيك مثل هذه الطرق من الهجرة غير الشرعية وقد تتم الهجرة غير الشرعية من قبل الأفراد من خلال تزوير وثائق السفر أو وثائق إثبات الهوية الوطنية أو تأشيرات الدخول ويغلب هذا الأسلوب في الهجرة عن طريق الجو كما يعتمد المسافر جوا إلى إخفاء أو إتلاف وثائق سفره في محطة العبور جوا ليسهل له المطالبة باللجوء في بلد الوصول وغيره .[1]

- **المهاجر:** أشارت المنظمة الدولية للهجرة إلى المهاجر غير الشرعي بقولها انه المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة و المنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من اجل دخول الإقامة أو العمل في بلد ما.

وفي هذا الإطار أوصت الأمم المتحدة حكومات الدول بجمع و تبويب البيانات و المعلومات عن جميع القادمين إليها و الراحلين عنها كما أوصت كذلك بتقسيمها إلى الفئات التالية:

- **مهاجر دائم:** وهو من لم يحصل على تصريح إقامة بعد ولكنه ينوي البقاء في الدولة مدة تزيد عن سنة أي هو من حصل على وضع قانوني يخوله الإقامة في الدولة
- **مهاجر مؤقت:** وهو من لم يحصل على تصريح إقامة و ينوي ممارسة مهنة داخلها ويحصل على دخل مستمد من داخل هذه الدولة و ذلك لمدة سنة أو اقل.
- **زائر:** وهو من لم يحصل على تصريح إقامة و لكنه ينوي البقاء لمدة سنة دون ممارسة لأي مهنة ودخله مستمد من داخل الدولة و كذلك من يعولهم.
- **مقيم عائد :** وطنيا كان أو أجنبيا بعد بقائه في الخارج مدة لا تزيد عن سنة.

أولا :التعريف اللغوي

الهجرة في اللغة، كما وردت في معجم المعاني الجامع هي مصدر الفعل هاجر وتجمع على هجرات وهي خروج الفرد من أرض انتقاله إلى أرض أخرى، بهدف الحصول على الأمان والرزق، أو هي الانتقال من بلد إلى أخر ليس مواطنا فيه، ليعيش فيه بصفة دائمة وقد ورد عن ابن فارس أن الهاء، و الجيم، والراء أصلان

1-عبد الفتاح الغموض :المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية من الموقع الالكتروني :– http//doc.obholoo.net ma/img/doc/afkar.

أحدهما يدل على شد شيء، أو ربطه، أما الأخر، فيدل على القطع أو القطيعة وهي عكس الوصل كما ورد عن ابن منظور، أن الهجرة لغة، هي الخروج من أرض لأرض[1].

والهجرة في اللغة من مصدر هجر، الذي يعني في اللغة العربية الترك، الإقلاع، فيقال هجر الشئ، تركه وابتعد عنه، و يقال هجر المكان أي انتقل منه إلى مكان أخر .

ويمكن القول أن الهجرة، في اللغة لم تقتصر على معنى واحد، و إنما تشتمل على عدة معاني، فالهجرة بمعنى المفارقة و القطع و هي عكس الوصل و تعني مفارقة الشخص لغيره، وقد كان أصل الهجرة عند العرب في خروج البدو من البادية، متجهين نحو المدن بحثا عن الرزق،

ثانيا :اصطلاحا

للهجرة في الاصطلاح مضامين مختلفة وفقا للعلم، الذي تدرس فيه، حيث أن لها مفهوما، في علم السكان و مفهوما أخر في الشرع . وتستخدم كلمة الهجرة لحركة انتقال فرد أو جماعة أو مجموعة من السكان من مكان سكن أو إقامة إلى مكان أخر للإقامة فيه سواء كان ذالك الانتقال من داخل البلد الواحد إذ عندها تسمى هجرة داخلية و الهجرة الخارجية يمكن أن تكون انتقالا من الريف إلى المدينة إذ يمكن أن يتغير معها العمل الذي يقوم به الفرد أو الجماعة فيصبح الفرد تاجرا بدلا من كونه فلاحا جماعة أو مجموعة من السكان من مكان سكن أو إقامة إلى مكان أخر للإقامة فيه سواء كان ذلك الانتقال من داخل البلد الواحد إذ عندها تسمى هجرة داخلية و الهجرة الداخلية يمكن أن تكون انتقالا من الريف إلى المدينة إذ يمكن أن يتغير معها العمل الذي يقوم به الفرد أو الجماعة .أما الهجرة الخارجية تكون من بلد إلى أخر أو من قارة إلى أخرى كما هي عليه الهجرة مثلا من أسيا و إفريقيا إلى أوروبا و أمريكا و استراليا أو العكس أيضا أو فيما بين أمريكا وأوروبا استراليا و يقصد بالهجرة الخارجية مغادرة بلد بالخروج منه قصد الإقامة في بلد أخر وقد ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حرية جميع الأشخاص في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلدهم الأصلي .[2]

فالهجرة في علم السكان، أو علم الديموغرافيا بشكل عام، تعني الحركة السكانية التي ينتقل فيها الأفراد و الجماعات من مكان الإقامة الأصلي أي المكان الذي يعيشون فيه و يتجهون للعيش في مكان أخر، لفترة زمنية معينة وقد يجتازون أثناء انتقالهم حدودا إدارية ودولية، بين المنطقتين ويكون الباعث في هذه الحركة

[1] - العرموم صفاء سوسيولوجيا الهجرة أو الهجرات :http//www.somsa.com/forum/index/php/t9645.html

[2] طارق عبد الحميد الشهاوي: الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية دار الفكر الجامعي الاسكندرية 2019 ص 15

السكانية الانتقالية إما البحث عن الرزق الذي يتجلى في الأسباب الاقتصادية، وإما لأسباب سياسية، أو علمية، أو أمنية.

أما الهجرة في الاصطلاح الشرعي :

فلها عدة تعريفات منها مختصرة وضيقة، ومنها ما هو متسع وشامل تبعا للأمور التي تؤخذ بعين الاعتبار، فعندما يقصد بمصطلح الهجرة هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة للمدينة، فعندئذ يطلق عليها الهجرة الخاصة، وهي انتقال الرسول صلى الله عليه وسلم و المؤمنين من دار الكفر وهي مكة، إلى دار الإسلام، وهي المدينة إلى أن تم فتح مكة .

وتشمل الهجرة على أنواع متعددة منها :

الهجرة الداخلية، وهي الهجرة التي تحدث داخل حدود الدولة نفسها، مثل انتقال السكان من المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة، إلى المناطق الأقل كثافة، بهدف تعميرها أو انتقال السكان من الريف إلى المدن، وتكون الهجرة الداخلية أقل تكلفة من الهجرة الخارجية، حيث أن الانتقال يكون لمسافات قصيرة، و خاليا من الأمور المتعلقة بالخروج و الدخول من دولة إلى أخرى، كما أن المشكلات التي تواجه السكان المتنقلين تكون أقل في حال الهجرة الداخلية مثل مشاكل اللغة.[1]

ومن الأمور التي تدفع السكان إلى الهجرة داخليا،حجم الدولة حيث تزداد الهجرات الداخلية، كلما كان حجم الدولة كبيرا إذ تتعدد فيها الأقاليم، و بهذا تختلف جغرافيتها عن بعضها البعض، وينتقل السكان فيما بينها، ومن الأمثلة على الهجرات الداخلية، الهجرات التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية، وهجرات الاتحاد السوفياتي سابقا، أما حجم السكان فلا يعد دافعا للهجرة من إقليم لأخر، في الدولة و خير مثال على ذلك أن الصين و الهند، تتميزان بحجم سكاني كبير جدا ولم تشهد أي منهما أي هجرات داخلية.[2]

إن التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، ولدت في الكثير من الدول، والأقاليم، شعورا باللاأمن واللااستقرار، ومن بين هذه الأقاليم، حوض البحر الأبيض المتوسط، الذي تربط ضفتيه، بين دول متقدمة، في

[1] -هناء محمد الجوهري: علم الاجتماع الحضري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الاردن، 2011، ص388.

[2] - نفس المرجع السابق ص 56.

الشمال، ودول متخلفة، في الجنوب، فالمتوسط يطرح ثنائية، متقابلة متناقضة، من جهة ترسيخ التكتل المكون، من دول متقدمة، من جهة أخرى، تكريس تهميش الدول المتخلفة، إلا أن طبيعة التهديدات، ليست نتاج، أو خطر عسكري، واضح المعالم، بل هي تحديات، تبدو متنوعة ومختلفة، من حيث المظهر والشكل، وتشترك من حيث مصدرها، متمثلة في تحديات اجتماعية، اقتصادية، بالدرجة الأولى، و ليست عسكرية تقنية بحتة، و لعل من أبرزها الهجرة غير شرعية، الإرهاب الدولي، النزوح، اللجوء، ظاهرة الجريمة المنظمة، حيث ارتبط مفهوم الأمن، ببروز تهديدات جديدة للأمن على الساحة الدولية، ما تلاها من متغيرات لأحداث 11 سبتمبر 2001، أضفت عليها الصبغة العالمية، فبعد أن كانت هذه التهديدات، قطرية، أصبحت عابرة للأوطان، كالهجرة غير شرعية، و المتاجرة بالأسلحة، غير أن تسمية هذه التهديدات بـ" الجديدة "وربطها بفترة معينة، أمر غير ثابت، فمثل هذه التهديدات، ظهرت في عقود سابقة، لكن ما يضفي عليها، طابع الجدة، هو مميزاتها التي تعطيها، خصوصية مغايرة،تهديدات مشتركة عابرة للأوطان، ذات بعد عالمي، هذا مقارنة بالتهديدات التقليدية، ذات الطابع العسكري، فالهجرة غير شرعية يقول المؤرخ الإيطالي برونوانتن" إن البحر المتوسط هو قارة سائلة، ذات حدود جامدة، و سكان متحركين "تعتبر الهجرة مفهوما، لصيقا بحياة الإنسان، منذ بروز الجماعات البشرية المنظمة، و يشير قاموس" المورد "إلى أن معنى الهجرة، يتراوح، من النزوح إلى الارتحال، من مكان إلى آخر، أما قاموس" ويبستر "فيشير بدوره إلى ثلاث معاني لكلمة الهجرة، و هي الحركة من دولة، أو مكان، إلى منطقة أخرى، أو المرور، و العبور الدوري من منطقة، أو مناخ آخر، بغرض البحث، عن الطعام، أو التزاوج، تغيير المكانة، أو المستوى المعيشي.

*في القانون الدولي: إن الهجرة كما يوضحها القانون الدولي العام هي انتقال : الأفراد من دولة لأخرى بقصد الإقامة الدائمة فيها فهي تتضمن هجرة من الدولة الأصلية و اتخذ المواطن الجديد مقرا و سكنا مستديما وفي تعريف للفقهاء و الكتاب العرب والغرب يعرفها نادر فرجاني بأنها : مغادرة الشخص إقليم دولته أو المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة. كما يعرفها سعد الدين إبراهيم بأنها ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية على شكل تنقل سكان من مكان إلى أخر وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد وهي جزء من الحركة العامة للسكان وقد أورد الكاتب جورج ما يلي : المهاجر هو الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقيم قي دولة أخرى و يحصل على جنسيتها و يندمج في مجتمعها و العامل الأجنبي عنده هو الشخص الذي يضطر إلى مغادرة بلده بسبب خوفه على حياته أن بقي في بلده الأصلي لقد نص الإعلان العالمي لحقوق الكانسان الذي اعتمد ونشر على الملا

بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 217 و المؤرخ في 10 ديسمبر 1948 في الفقرة الثانية من المادة 13 على ما يلي لكل فرد حق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده وفي العودة إلى بلده[1].

تعرف على أنها تعني أولئك المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط المتعلقة بدخولهم وإقامتهم في الدول التي يهاجروا إليها والمهاجرون العابرون إلى دولة تكون ممرا للوصول إلى دولة كما تعتبر الهجرة غير الشرعية ضمن التهديدات العابرة للحدود والتي يتداخل فيها امن الفرد والدولة والمجتمع كما يقصد بمصطلح الحرقة: حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره و هويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال وتعرف المفوضية الأوربية الهجرة غير الشرعية بأنها ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات يتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد

كما عرفت منظمة الهجرة الدولية الهجرة غير الشرعية على أنها التنقل العابر للحدود الدولية أو الإقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة إذ تشير أيضا المنظمة العالمية للهجرة في تقريرها لعام 2010 بان عبور الحدود الدولية هو احد أشكال الهجرة السرية وكذلك العمل بدون رخصة و وكذلك ضحايا تجارة البشر و تهريب المهاجرين كما تشير أيضا إلى أن الهجرة الغير الشرعية يمكن تعريفها حسب وجهة نظر الدولة المصدرة أو حسب وجهة نظر الدولة المستقبلة .[2]

الهجرة غير الشرعية حسب وجهة نظر دولة المنشأ : فهي تنظر للمهاجر غير الشرعي حتى ولو كان من رعاياها على انه خرج من إقليمها من منافذ غير شرعية أو خرج من منفذ شرعي ولكن باستخدام مستندات مزورة أو بطريقة احتيالية.

[1] سهام حروري: الهجرة وسياسة الجار الأوروبي، مجلة الفكر متخصصة في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، مارس 2009، ص 345 .

[2] هداجي حمزة .مرضي مصطفى: الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على السياسات الأوروبية، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 2، ديسمبر 2018.

الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة المستقبلة : تنظر للمهاجر غير الشرعي لكونه تواجد على أراضيها دون موافقتها آيا كان البلد القادم منه وأيا كانت وسيلة خروجه من تلك البلد ووصوله إلى أراضيها .

والهجرة غير الشرعية هي النتيجة الطبيعية لحالة اللاأمن وعدم الاستقرار على جميع المستويات وتشكل الهجرة غير احد أهم المسائل الرئيسية التي تواجه وتثير قلق العديد من الدول ونظرا للأهمية البالغة لظاهرة الغير الشرعية.

والهجرة غير الشرعية ظاهرة إنسانية وتعتبر وسيلة مهمة لمواجهة المشاكل التي تتعرض لها كافة الدول على جميع الأصعدة و لقد ساعد في انتشار مفهوم الهجرة غير الشرعية أن العالم قد أصبح قرية صغيرة. والهجرة غير الشرعية مصطلح برز في العقود الأخيرة و اخذ و ضعا مميزا في وسائل الإعلام وفي نقاشات راسمي السياسة في بلدان العالم الأول حتى أنها أضحت إحدى القضايا القليلة التي يضطر معها العالم للنزول عن كبريائه والتعامل مع العالم الثالث بوصفه لاعبا أساسيا له دوره الرئيس في الحد من تلك الظاهرة وإفريقيا على وجه الخصوص تعد احد الميادين الأساسية التي تجري على أرضها دراما الهجرة ابتداء من مغادرة الديار وحتى الوصول إلى آخر المحطات التي قد تكون على ارض الأحلام في شوارع أوروبا أو على متن قارب صغير مكتظ بالمهاجرين المغامرين تتلاعب به الأمواج حتى تسلمه إلى حرس السوائل أو ينتهي به الأمر إلى الاستقرار في قاع البحر ولهذا تثير الهجرة غير الشرعية قلقا بالغا نظرا للمخاطر التي يواجهها المهاجرون الضعفاء أنفسهم وللآثار التي تترتب على هذه الظاهرة التي تزعزع الاستقرار في بلد المنشأ والعبور والمقصد ويشير مفهوم الهجرة غير الشرعية إلى أناس ينتقلون دون أن تتوافر لديهم الوثائق اللازمة الأمر الذي يتم في كثير من الأحيان بتسهيل من عديمي الضمير وشبكات الاتجار غير المشروع و تعرف بأنها هجرة مواطنين أجانب إلى بلاد في ظروف يكونون فيها غير مستوفي الشروط القانونية للإقامة في ذلك البلد و هي انتقال أفراد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا فهي تشمل العديد من أصناف المهاجرين السريين مثل المهاجريين الذين ينتهكون نظام اللجوء المهاجرين الذين يدخلون البلد بطريقة غير شرعية العمال غير الشرعيين المهاجرين الذين ينتهكون قواعد الزيارة ضحايا الاتجار بالبشر و تهريب المهاجرين و بذلك يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية هي عبارة عن رحلة قاسية من العذاب يسلكها المهاجر نحو بلد ما بطريقة غير شرعية و مخالفة للقانون أي من غير المنافذ المعدة للدخول و الخروج و بدون إذن من الجهات المختصة[1]

[1] -رابح طيبي : الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة : دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير قي علوم الإعلام و الاتصال .

3- أبعاد الهجرة غير الشرعية :

يرى بعض المحللين لظاهرة الهجرة غير الشرعية بان هذه الهجرة ترتبط بالأبعاد التالية :

3-1- الأبعاد الأمنية: إن تهريب البشر يعد خطرا على الأمن الوطني و السياسي فقد يتم زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين ما قد يؤدي إلى ظهور خلايا إرهابية لإحداث نزاعات واضطرابات في الدول المستقبلة وقد تساعد الهجرة غير الشرعية على دخول الأسلحة و المتفجرات لزعزعة امن الدول.

3-2- الأبعاد الاقتصادية: وتتمثل في الإخلال باليات سوق العمل وخلق عدم توازن بين العرض والطلب نتيجة العمالة المتسللة للدولة إضافة إلى تزايد نسبة البطالة وجرائم غسيل الأموال.[1]

3-3- الأبعاد الاجتماعية: من بين ما يلاحظ حول الأبعاد الاجتماعية ظهور الأحياء العشوائية وما يصاحبها من دخول عادات غريبة على المجتمع وثقافات دخيلة مشكلات الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الأصيلة وانتشار الأمراض والأوبئة إضافة إلى استعداد بعض المهاجرين من اجل البقاء للتنازل بتبديل دينهم وأخلاقهم.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية والمفاهيم المتداخلة معها

تعرف الهجرة غير شرعية، أو الهجرة السرية، بأنها انتقال، فرد أو جماعة، من مكان إلى آخر، بطرق سرية، مخالفة لقانون الهجرة، كما هو متعارف عليه دوليا.

لقد شهدت مناطق جنوب الصحراء الكبرى، منذ العقدين الأخيرين، تزايدا كبيرا في أعداد المهاجرين، الذين يحاولون، عبور البحر الأبيض المتوسط، إلى دول الاتحاد الأوروبي، ويعود هذا إلى عدة اعتبارات، سياسية، اجتماعية، اقتصادية، و ثقافية[2].

[1]-ساعد رشيد : واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018

[2] -العرموم صفاء: سوسيولوجيا الهجرة أو الهجرات: http/www.somsa.com./forum/ardive /index/php/t 9645.html

فالهجرة الغير الشرعية، هي قضية حاسمة في القرن 21 م في أوروبا، رغم الأهمية السوسيو اقتصادية لها، بالنسبة لأوروبا، إلا أنها صنفت كإحدى المشاكل الكبرى، التي تواجهها، و ذلك بإجماع 82 من أعضاء البرلمان الأوروبي، فقد أصبح ينظر، للهجرة غير الشرعية، كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا، حسب" ديدي بيغو "أن الهجرة غير الشرعية مشكلة أمن كبرى، بالنسبة لأوروبا، وبالتالي تشكل هذه الظاهرة تهديدا، لأمن منطقة المتوسط، و الأمن داخل القارة الأوروبية، و ذلك بالانطلاق من عدة معايير أهمها :

- **معيار سوسيو اقتصادي** :حيث يتم ربط الهجرة غير الشرعية بالبطالة، و أزمة الدول الحارسة، على اعتبار أن انخفاض أجور المهاجرين غير الشرعيين، كونهم لا يتمتعون بأية حقوق، يجعل أرباب العمل، يفضلون هذا النوع من الأيدي العاملة، و من جهة أخرى، فقد أصبحت نظم الرعاية الاجتماعية للمهاجرين غير الشرعيين تشكل عبئ على خزينة الدول الأوروبية.
- **معيار أمني** :حيث نجد تزاوج بين مفاهيم السيادة، الحدود، الأمن الداخلي و الخارجي.
- **معيار هوياتي** :بنية التركيز فيه على العلاقات بين الهجرة غير الشرعية، الغزو الثقافي، وفقدان الهوية.
- **معيار سياسي** :حيث تصبح النقاشات حول العنصرية والتطرف، وربطها بالهجرة غير شرعية، عملية للحصول على مكاسب انتخابية.

أكثر ما يتخوف منه الأوروبيون في الجماعات غير الظاهرة، والتي يكون أفرادها مهاجرين غر شرعيين، غير المدمجين في المجتمع الأوروبي، لأن نقص الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، في دول الإقامة يؤدي لإمكانية لجوء هؤلاء لنشاطات إجرامية، والعمل في إطار جماعات للجريمة المنظمة، مما يهدد الجماعة الأوروبية في تكاملها و استقرارها[1].

الإرهاب الدولي :تعتبر ظاهرة الإرهاب، أو ما يسمى بالإرهاب الدولي، من أكبر التهديدات الجديدة للأمن الدولي، و الذي انتشر بصفة كبيرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر2001 ، وأدت هذه الأحداث إلى تحول في نمط هذه الظاهرة، حيث انتقل الإرهاب من إطاره الضيق، أي داخل الدول، إلى نطاق أوسع و أكثر

[1] -كاظم نجيب : الهجرة المغاربية وواقع العنصرية والعداء للاجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي، الكتاب الثاني، دون بلد النشر، 2000 ، ص7.

شمولية، أي إرهاب عابر للأوطان، و ما تلاها أيضا من أحداث في أوروبا، كتفجيرات لندن 07 جويلية 2005و باريس في 12 جانفي2015 .

وقبل التطرق لظاهرة الإرهاب في حوض المتوسط، تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الإرهاب، حظي بقدر كبير من التعريفات، ومع ذلك لم يتحقق حتى الآن إجماع على أي تعريف، فكل يعرفه حسب بيئته ومرجعياته، فمعظم التعريفات اللغوية المتعلقة به مشتقة من الرعب، الترويع، والخوف الشديد، ومن أهم التعريفات، تعريف" ليفاسور "بأنه الاستخدام العمد أو المنظم لوسائل أو أساليب، من خصائصها إثارة الرعب، بقصد تحقيق هدف أو أهداف محددة في نية الفاعل أو الفاعلين، كما يعرف بأنه عبارة عن التهديد باستخدام العنف، أو استخدامه لأغراض سياسية بواسطة الأفراد أو الجماعات، ضد السلطات الحكومية الرسمية، فهو يتضمن مجموعات تعمل من أجل الإطاحة بنظم حكومية معينة، أو من أجل العمل على عدم استقرار النظام السياسي العالمي، كهدف في حد ذاته، ويقصد به أيضا الاستخدام المنظم لأعمال العنف، عن طريق دولة أو مجموعة سياسية ضد أخرى، وتتمثل الأساليب الإرهابية في أعمال العنف المستمرة، والمتمثلة في القتل، الاغتيالات السياسية، الخطف، واستخدام المفرقعات والطرق المماثلة بغرض إشاعة حالة من الرعب أو التخويف العام من أجل تحقيق أغراض سياسية.

إن تعدد هذه التعريفات يؤكد مما سبق و أن ذكرناه آنفا، و هو أنه من الصعب إيجاد تعريف جامع مانع محدد لمفهوم الإرهاب، كما أن هذا المفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بمفاهيم عديدة أهمها، التطرف و العنف، و منه عند دراسة هذه الظاهرة، في منطقة حوض المتوسط، نجد أن هذا الأخير من بين الأقاليم التي عانت كثيرا، من الأعمال الإرهابية، وهناك عدة أسباب أدت إلى استفحال ظاهرة الإرهاب في دول حوض المتوسط، اقتصادية واجتماعية، خاصة في دول جنوب المتوسط، التي تعاني شعوبها من الفقر والحرمان، وغياب العدالة الاجتماعية، وعدم احترام حقوق الإنسان، ما أدى إلى تداخل هذه الأسباب مع الأسباب السياسية (استبداد أنظمة الحكم و غياب الديمقراطية) باللجوء إلى استخدام العنف ضد أنظمة الحكم لهذه الدول التي لم تستطع الحفاظ على أمنها الوطني، إضافة إلى استغلال الجماعات المتطرفة لهذه الأوضاع التي تعيشها الدول الجنوبية للمتوسط، لتسويق أفكارها المناهضة للدول الشمالية، على أساس ديني، أين وجدت في هذه الدول

الأرضية الملائمة لتحقيق أهدافها، و ذلك لما شهدته العديد من العواصم الأوروبية من اعتداءات، وتفجيرات خلفت خسائر بشرية و مادية معتبرة، يتعلق الأمر بتفجيرات باريس، واشنطن، ولندن. [1]

الجريمة المنظمة: إن مجابهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، من أهم ما يميز القرن الحالي، بحيث تطورت هذه الأخيرة، على المستوى العالمي، باقتحامها ميادين جديدة، ذلك عن طريق اكتسابها تقنيات متطورة، وكذا انتقالها من التسلسل العصري التقليدي، إلى أشكال أخرى من التنظيم، أكثر مرونة باستنادها على شبكات تنظيمية واسعة، إن لانتشار الجريمة المنظمة شكل واسع، أضاف خطورة أخرى إلى المخاطر التي تهدد كيان العالم، و نقصد بالجريمة، بوجه عام كل عمل غير مشروع، يقع على الإنسان في نفسه أو ماله أو عرضه، أو على المجتمع و مؤسساته، و نظمه الاقتصادية.

اختلفت التعاريف باختلاف تخصص العلماء، فنجد أن علماء النفس يرون في الجريمة، تعارض لسلوك الفرد مع سلوك الجماعة، ومن ثم فإن المجرم هو كل من يرتكب فعل مخالف للمبادئ السلوكية السائدة في المجتمع، الذي ينتمي إليه، في حين يعتبر علماء الاجتماع، بأن الجريمة هي التعدي، أو الخروج عن السلوك الجماعي، ومن هنا تعتبر الجريمة كل فعل من شأنه أن يصدم الضمير الجماعي السائد في المجتمع، فيسبب ردة فعل اجتماعية، أما علماء الدين، فيرون في الجريمة، خروج عن طاعة الله ورسوله . صلى الله عليه و سلم . وعدم الالتزام بأوامره ونواهيه، جاء في تعريف شامل وواسع، صدر عن الأنتربول عام 1988 أن الجريمة المنظمة: هي كل مؤسسة أو مجموعة من الأفراد، تمارس نشاطا دائما، غير شرعي، لا تعترف بالحدود الوطنية، و هدفها الأول و الأساسي هو تحقيق الربح و الفائدة.

أنواع الجريمة

- الجريمة العادية: مثل السرقة، القتل العمدي، المتاجرة غير شرعية .
- الجريمة السياسية: وهي الجرائم التي تخل بتنظيم وسير السلطات العمومية، وبمصلحة سياسة الدولة، أو حق سياسي للمواطنين .
- الجريمة العسكرية: هي الجرائم التي يرتكبها العسكريون، وأفراد الجيش مخالفين في ذلك النظام العسكري، وقوانينه.

[1] -علي عبد الرزاق حلبي : علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، د.ط، بيروت، 1984، ص 146.

- الجريمة الإرهابية :ظهرت في نهاية القرن العشرين، وأصبحت تكتسي طابع دولي معقد.

وهناك أنواع أخرى من الجرائم العابرة للحدود يطلق عليها المتاجرة بالأسلحة والمخدرات وشبكات تهريب المهاجرين السريين (ولعل أكثر ما يميز الجريمة في العصر الحالي، هو ارتباطها بعنصر التنظيم، بحيث أنها تعمل بالاشتراك، فيما بينها بكفاءة وانسجام كبيرين، وأكثر من ذلك، نجدها تقسم العالم إلى مناطق سيطرة ونفوذ، مما يؤكد فتح المجال على صراعات مستقبلية في العالم).

كما استفادت الجريمة المنظمة العابرة للحدود، من التطور التكنولوجي، والوتيرة المتسارعة للتحولات العالمية المتتالية، والموازية لحركة العولمة، فهذا الوضع زاد من سرعة الحركة والتنقلات التي أصبحت أمرا يصعب التحكم فيه، كما أدى بالمنظمات الإجرامية العابرة للحدود، إلى مطابقة نشاطها حسب قطاع التجارة غير شرعية، فهي تستثمر في تجارة المخدرات، و الأشخاص و الأسلحة، و المواد الخطيرة، وكذا تشجيع الهجرة غير شرعية، بحيث يمثل المهاجر المصدر الأول لتزويد الشبكات الإجرامية.[1]

[1] -احمد عبد العزيز الأصفر: الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة في مكافحة الهجرة الغير مشروعة، السعودية جامعة نايف للعلوم الامنية، 2010، ص 05.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للهجرة غير شرعية

وجد عدة مقاربات ونظريات، حاولت إعطاء تفسيرات لظاهرة الهجرة غير شرعية، سواء من قبل علماء في مجال الاجتماع، الجغرافيا،أو في مجال الاقتصاد، و من بين هذه النظريات نجد:

المطلب الأول: النظريات الاقتصادية *النيوكلاسكية* التبعية

1- النظرية النيوكلاسيكية

وتعود بداية هذه النظرية، إلى نموذج، التطور في الاقتصاد المزدوج أين حاول أن يجد تفسيرا للهجرة غير الشرعية، حيث أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية، على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين، كعامل ميسر لحياة اقتصادية، أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل، ففي التحليل النيوكلاسيكي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف، وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تعد الهجرة استثمار قادر على إحداث فائض إيجابي، يتأتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل، والدخل المتوقع الحصول عليه في البلد المضيف، مع احتساب و طرح نفقات النقل و التنقل.[1]

2- نظرية التبعية

إن تطورالرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية، مصنعة، ومتطورة، ودول محيطية، متخلفة، تربطهما علاقة غير متكافئة، تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز، حيث تعتبر هذه النظرية، أن الهجرة غير الشرعية، هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، وتكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور، ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز، وتعتبر الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة، من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة هجرة الكفاءات، على اعتبار أن دول المحيط، هي التي تتحمل وتفسر الهجرة، وفقا لنظرية التبعية، تبعا للتطورات التي عرفها النظام الرأسمالي، فكثافة الهجرة تعود، إلى توسيع النظام الرأسمالي، نحو دول المحيط، واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر، مع عدم قدرة أسواق المحيط على المنافسة.[2]

[1] هناء محمد الجوهري: علم الاجتماع الحضري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2 ، عمان الاردن، 2011، ص 388.

[2] -عبد النو بن عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائري أوروبا والحلف الاطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص 31-30

المطلب الثاني: النظريات الاجتماعية

سوسيولوجيا، الهجرات هو فرع من فروع السوسيولوجيا المعاصرة، ظهر في مطلع القرن الماضي، مع مدرسة شيكاغو، تطور في أوروبا خلال فترة السبعينيات، يدرس أثر وفود المهاجرين غير الشرعيين، وانعكاسات ذلك على المجتمع المضيف، كما يدرس مجموعة المشاكل التي يخلقها عدم الاندماج، وهو اتجاه نظري يهتم بدراسة ووصف وضعية الهشاشة التي يعيشها الشباب المهاجر، وتهتم هذه النظرية بدراسة، الجوانب الاجتماعية والثقافية، ووضعيات مجتمعات المهاجرين المقيمين، مع التركيز على وضعية الاستغلال، والتمييز الاجتماعي والثقافي، وكفاح المهاجرين غير الشرعيين ضد التمييز الممارس ضدهم، ونضالهم من أجل حصولهم على حقوقهم، وكذا التنظيمات المساندة لهم من جمعيات حقوق الإنسان.

كانت الهجرة فيما مضى، تتم دون قيد أو شرط، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت أوروبا، بحاجة إلى أيدي عاملة لتدارك مخلفات دمار الحرب، و لكن بعد اتفاقية شنغن، وتشديد الحصول على التأشيرة، للهجرة القانونية، فتح أبواب الهجرة غير المشروعة، أمام الراغبين في الهجرة، و يقدر عدد المهاجرين في العالم بـ 2.4 مليون شخص أي ما يعادل 31 من سكان العالم، منهم نحو 37 من الدول النامية، هاجرو إلى الدول المتقدمة، و ما يقارب 60 من المهاجرين، هم هجرات بين دول ذات مستوى تطور متماثل، و 3 من المهاجرين هم مهاجرون من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.[1]

المطلب الثالث: النظريات الأمنية النقدية

1- مدرسة كوبنهاغن

يعتبر النقاش الأساسي لهذه المدرسة هو على كون الدراسات الأمنية بحاجة إلى إدراك لثنائية الأمن : التي تتألف من امن الدولة المهتمة بالسيادة وامن المجتمع المرتبط بالهوية وأشهر منظري هذه المدرسة باري بوزان وأول وايفر فمفهوم الأمن القومي لم يعد قادرا على التعامل مع النوع الجديد من التهديدات وبناءا على هذه التحولات في سلسلة من المنشورات طور باري بوزان وأول وايفر مقاربتين نظريتين لمفهمة وإعادة مفهوم الأمن والظواهر المتصلة الأولى كانت نتاج جماعي ومباشر للمشروع المعد داخل المعهد تحت إشراف باري بوزان وهو

[1] -ساعد رشيد :واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018.

ما يعرف بالأمن المجتمعي باعتباره المدخل الأكثر قدرة على فهم الأجندة الأمنية الصاعدة في أوروبا في فترة الحرب الباردة أما الثانية فكانت متمثلة في الفكرة التي قدمها أول وايفر سنة 1995 حول التسييس التدريجي للأمن ما أصبح يعرف بنظرية الامننة.[1]

2- نظرية الأمن المجتمعي

يتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية أو بعبارة أخرى حول ما يمكن الجماعة من الإشارة إلى نفسها بعبارة نحن في مقابل الأخر الذي قد يشكل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل امة اثنية أو جماعة دينية ويعتبر الأمن المجتمعي من أبعاد الأمن البشري أو الإنساني و الموضوع المركزي للدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة نظرا للتطور السريع لوسائل الاتصال و النقل و التزايد الهائل في المبادلات الدولية الحركة المتنامية للأفراد الإرهاب البيولوجي و الهجرات الدولية الشرعية و غير الشرعية و ما تمثله كمصدر قلق لدى الدول و المجتمعات و الأفراد بسبب مسائل الهوية المطروحة بحدة في المجتمعات الغربية و التي تعتبر احد المظاهر الأكثر خطورة على الأمن من منطلق ارتباطه بالحركات البشرية عبر المتوسط و تعتبر دول المغرب العربي نموذجا واضحا للحركية الديمغرافية النشطة.

3- نظرية الامنية

يوضح أول وايفر كيف أن مسالة اجتماعية تصبح رهانا امنيا فيقول انه بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم تامين أو بالأحرى امننة رهان اجتماعي بتقديمه على انه يتعلق ضمنا أو صراحة بالأمن وبالتالي الحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي لم تكن موضوع عملية الامننة وتبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية وبالتالي فان وصف قضية ما من قبل الحكومة بأنها مشكلة أمنية يشير عن استخدام وسائل استثنائية وهو ما يلاحظ في قضية امننة الهجرة غير شرعية في أوروبا فبفضل الخطاب استطاعت النخب الأوروبية رفع قضية الهجرة غير شرعية من السياسة العادية إلى اعتبارها مهدد لأمن أوروبا وهويته فالربط بين الهجرة غير شرعية والأمن وكيف تصبح هذه الأخيرة عبر خطاب اجتماعي وسياسي مسالة أمنية قضية هامة يحللها ديدي بيغو بطريقة جيدة لما يقول أن مقولة الهجرة غير شرعية مشكلة امن كبرى

[1] -رابح طيبي : الهجرة غير شرعية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة : دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في علوم الاعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، 2014-2015

بالنسبة لأوربا ليست فقط مجرد ملاحظة بل قوة صيغة مضمون الكلام هي التي تغير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة غير شرعية و التي تحولها بقوة المفردات إلى مسالة امن تحل بوسائل خاصة .[1]

مدرسة باريس

البناء السياسي للأمن الشغل الشاغل لعدد من باحثي تحليل الممارسات الشرطية تشكيل حقل امني داخلي وامننة الهجرة غير شرعية في أوروبا تعتبر من اثر المواضيع تناولا في الأجندة البحثية المستندة على منظورات علم الاجتماع و كما يرى جيف هيسمان فان ظاهرة الهجرة غير الشرعية الوافدة إلى أوروبا تجعل الحياة مهددة واقل أمنا سياسيا اجتماعيا وثقافيا أي أن هذه الظاهرة تؤدي إلى انعدام الأمن الذي يعتبره ظاهرة ذات منشأ سياسي و اجتماعي فهو يرى انه حتى لو قبل المرء بان وصول عدد كبيير من المهاجرين من الممكن أن يحدث خللا في المجتمع فان تعريف الموقف و طريقة إدارته يعتمدان على عمليات سياسية واجتماعية.

[1] -احمد عبد العزيز الأصفر: الهجرة غير الشرعية الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة في مكافحة الهجرة غير الشرعية السعودية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010، ص 05.

المبحث الثالث: العوامل والدوافع المحركة للهجرة غير الشرعية

إن الاستقرار يمثل احد عوامل الجذب وخاصة الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي الذي يوفر للمهاجرين حرية العمل وإمكانية الرقي الحضاري وانفتاح المجتمعات على العلم و العلماء وبالتالي إمكانية تحقيق العالم لذاته وتنمية قدراته وكون البلدان المتقدمة بحاجة إلى الكفاءات العلمية والفنية جعلتها تسن التشريعات والقوانين التي تشجع الكفاءات على الهجرة و تسهيل الإمكانيات لهم في تلك المجتمعات التي يهاجرون إليها فبذلك أخذت الهجرة نوعين هجرة العقول أي العلماء والباحثين ذوي القدرات الخاصة وهجرة العمالة وكلاهما يؤثر فقدانه على المجتمع سلبيا فلكل دوره في مجال فعال قي المجتمع و القارة الأوروبية هي اكبر القارات استقبالا للمهاجرين و بطبيعة الحال ليس من السهل أن يقبل الإنسان تغيير مكان إقامته أي الهجرة من موطنه الأصلي إلى دولة أخرى أو قارة أخرى إلا إذا كانت هناك دوافع ملحة تسهم في عدم ارتياحه وشعوره بالعجز عن تلبية متطلباته في موطنه الأصلي .[1]

المطلب الأول: الأسباب الداخلية

هي أسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وثقافية، وتتمثل أهم الأسباب السياسية، في معارضة أنظمة الحكم، و العمل ضدها من الخارج، ومن الأسباب الاقتصادية، ما تعلق بارتفاع مستوى البطالة، وتدني مستوى المعيشة، وفيما يخص الأسباب الاجتماعية، فيتعلق الأمر، بارتفاع معدلات زيادة السكان، في الدول الجنوبية للمتوسط، وكذا غياب التنمية ويعد الدافع الرئيسي في انتشار ظاهرة الهجرة غير شرعية، بشكل واسع، هو تزايد الضغط على الهجرة بشكل عام، مع وجود سياسات تقييدية، تحد من هجرة الأشخاص، إلى بلاد أخرى، بطريقة قانونية، وتظهر أسباب الهجرة غير شرعية، بالنظر إلى مسببين مهمين، وهي عوامل الجذب، السائدة في الدولة المراد الهجرة إليها، وعوامل الطرد الخاصة بالبلد الأصلي للفرد، وفيما يأتي توضيح لكل من هذه العوامل :

[1] -قدور يوسف: الإستراتيجية الجزائرية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجال المتوسطي .الحوار المتوسطي، العدد 1 ، مارس 2019.

1- دوافع جغرافية وتاريخية

العوامل التاريخية والمتمثلة غالبا في الاستعمار اثر كبير في توجه المجتمعات نحو البلدان المستعمرة سابقا وللعوامل الجغرافية و التضاريس اثر كبير في زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج كما أن لعامل المناخ دورا في ذلك خاصة في البيئة الحارة والمناطق التي تشهد الزلازل والفيضانات حيث تشكل مناطق طرد للسكان كما أدت هذه العوامل إلى ترك الأفراد لأماكنهم سواء بشكل فردي أو حركات جماعية لاسيما وأن الكوارث الطبيعية تتسبب بنحو كبيير في تدمير ممتلكات ومشاريع بعض الأفراد ولهذا يعدون للهجرة إلى دول خارجية من اجل الاستقرار في مكان أخر يتضمن ظروف الأمن والعمل والاستقرار وفي هذا الصدد يوضح تقرير اقتصادي للأمم المتحدة انه ستكون هناك مناطق شاسعة في قارة أفريقيا تعاني من الجفاف والتصحر وبذلك فالعامل البيئي عامل هام في هجرة العديد من الأفراد وفرارهم من قساوة الطبيعة وغالبا ما ترجمت هذه الهجرات في شكل غير قانوني.[1]

2- الدوافع الاقتصادية

يعتبر هذا الدافع احد الأسباب الأساسية للهجرة فمعدل دخل الفرد السنوي في دول الجنوب 4000 دولار بينما معدل دخل الفرد في دول الشمال 20000 دولار دول الجنوب تعاني من عجز متواصل في موازين مدفوعاتها وعدم القدرة على تغطية النفقات خاصة أن اغلب اقتصاديات هذه الدول يعتمد أساسا على الزراعة التقليدية التي ترتبط بالظروف المناخية والإمكانيات المادية التي تساعدها على التصدير بالإضافة إلى تزايد مديونية هذه الدول الفقيرة للدول الغنية وبالتالي عدم قدرتها على دفع عجلة التنمية الشاملة والحد من تفاقم ظاهرة البطالة وانتشار الحالات الاجتماعية المتردية كما انه في بعض المجتمعات يصل فيها قلة أو انعدام فرص العمل وازدياد حجم البطالة و لذلك نجد اغلب الشباب يتجه إلى الهجرة غير الشرعية بسبب فقدان الأمل في ايجاد فرص عمل سواء في تخصصهم أو حتى في غيره فقد أصبحت البطالة مثل الشبح الذي يراود الشباب وبالمقابل أصبحت المعيشة صعبة لما يقابلها من ارتفاع متزايد في الأسعار وانخفاض في مستويات الدخل ففي مثل هذه الحالة يضل الفرق شاسع بين الدول النامية الفقيرة التي تصعب فيها المعيشة و بين الدول المتقدمة .

[1] -فريحة احمد فريحة لامية : الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، مجلد 10، عدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2015.

3- الدوافع الاجتماعية والثقافية

تشهد دول الشمال المتقدم ارتفاعا في نسبة الولادات على مستوى دول الجنوب أدى ذلك إلى فقدان السيطرة على نموها و التناغم بين النمو الديموغرافي و الاقتصادي كما أن للتعليم دور كبيير في تكوين شخصية الفرد و ثقافته التي تعد واقيا من الانحرافات لذلك فان الانقطاع المبكر عن الدراسة من شانه أن يجعل الفرد ينتمي إلى فئة ضعيفة ثم يقف عاجزا عن تحقيق أحلامه ومتطلبات حياته اليومية وبالتالي يولد لديه شعور بالإحباط يسهل الانقياد إلى شتى أنواع الظواهر والتي من بينها ظاهرة الهجرة غير الشرعية فالإمكانيات المحدودة لدول الجنوب وعدم قدرتها على توفير المرافق الضرورية لمواطنيها دفع بالعديد من الشباب للسفر إلى بلدان الشمال بطريقة شرعية أو غير شرعية وذلك لتحقيق طموحاتهم المرتبطة والمتأثرة بالمجتمعات الغربية وعدم وعيهم بالصعوبات التي من الممكن التعرض لها حيث أن قناعاتهم مبنية على فهم خاطئ للوضعية الصحيحة حيث أن اغلب المهاجرين يريدون الالتحاق بمن سبقوهم في هذا المجال.

4- الدوافع السياسية والأمنية

نتيجة للظروف التي مرت بها دول الجنوب من الاحتلال الاستعماري الذي حل بها وعدم استقلالها ومواكبتها لركب التقدم ووصول فئات معينة إلى السلطة جعلها تأخذ في السيطرة والتحكم وتعمل على توجيه الاقتصاد و الإدارة بما يتماشى مع أهدافها ففي مثل هذه الأوضاع يقع التصادم بين هذه الفئة المسيطرة التي جمدت العلم بالإضافة إلى أن هذه الأوضاع انعكست على مكانتهم الاجتماعية وأحوالهم المعيشية مما كان سببا في الهجرة فمع وجود الاضطرابات السياسية والشعور بالاضطهاد والخوف من المصير وعدم توفر الحريات كلها أمور تدفع بالكثير من الأفراد والجماعات إلى الهجرة بحيث يعد عدم الاستقرار الناجم جراء الحروب الأهلية و الدولية سببا من الأسباب الرئيسية للظاهرة محل الدراسة حيث يقصد المهاجرون المناطق الأكثر أمنا ومن بعد يطلبون ما يعرف باللجوء السياسي أو الإنساني الدافع السياسي يعتبر من أهم العوامل أو الدوافع المؤثرة بشكل رئيسي قي الوقت الحاضر مثل ما حدث في الجزائر من الحروب الأهلية النزاعات في تسعينيات القرن الماضي أو الحرب الأهلية في انجولا و اندلا ع القتال للانتقام بين القبائل في الصومال كما تصاعد القتال بين أبناء السودان في الشمال و الجنوب في سنة 2008 كما عمت الفوضى في كينيا بسبب الصراع على السلطة وما تمر به دول الجنوب في القرن الواحد والعشرون من عدم الاستقرار السياسي لذا فمن ابرز محاور

عدم الاستقرار السياسي والتي تتمثل في غياب الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان وظاهرة الفساد السياسي وعدم تقدير الكفاءات العلمية.[1]

5- الدوافع النفسية

تعد الدوافع النفسية من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية فكلما تعمقت عاطفة الارتباط بالوطن والارتباط بالأهل يصعب اتخاذ قرار الهجرة على الرغم من أن الأسرة في بعض الحالات قد تدفع بأبنائها للهجرة عمدا لتحسين مستوى الحياة وخاصة بعد غلبة الدوافع الاقتصادية وقلة فرص العمل وارتفاع الأسعار وانعدام فرص الحياة الكريمة و تلعب السمات والخصائص النفسية للفرد دورا بارزا في اتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية وفقا لأسلوب الحياة وما يفسر التساؤل الجوهري لماذا يميل بعض الأفراد إلى الهجرة دون غيرهم من الأفراد الذين يعيشون نفس الظروف الاقتصادية و الأسرية

يمكن أن ترجع الإجابة إلى تلك المشاعر التي يستشعرها الأفراد حيال النجاح و المال الطموحات الاقتصادية أو التطلعات إلى الخارج التي تتباين وتختلف من فرد إلى أخر على العكس قد يتراجع بعض الشباب في اتخاذ قرار الهجرة عندما يستشعرون أنها قد تؤدي إلى أضرار أو سلبيات على الصعيد الأسري رغم ما تحققه من مكاسب اقتصادية.

كما تظهر أكثر الدوافع النفسية في إحساس الفرد بالإحباط في محاولة العيش بطريقة أفضل أو تحقيق ذاته من خلال العمل الذي يعمل به أيضا تمثل المعاناة التي يعيش فيها الشباب والتي تجعله يغامر بحياته في هجرة غير شرعية و هو على وعي و إدراك بالأخطار التي يتعرض لها أثناء الهجرة ما يدفع بالقول إلى أن هناك أسبابا تتخطى الأسباب الاقتصادية واهم من فكرة الثراء السريع و يمكن أن نشير لأهم تلك الدوافع وذلك على النحو الآتي :

- الشعور بالاغتراب الداخلي وقد يكون ناتجا عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط به كاسرته وأصدقائه.

[1] دريفل سعدة : الهجرة غير الشرعية العوامل الجاذبة والدافعة وأخطارها، مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية، مجلد 02، عدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، جوان 2018.

- الشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية ووهم أحلام اليقظة والتفكير اللاعقلاني مع حب المغامرة.[1]
- ضعف الانتماء الأسري والمجتمعي نتيجة قصور في برامج التنشئة الاجتماعية وضعف مؤسساتها وأهمها الأسرة و المدرسة.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

ومن الجدير بالذكر التأكيد على انه بغض النظر عن الأشكال التي تتخذها الهجرة غير الشرعية والتي تنطوي على مجموعة متنوعة من الأسباب و الدوافع كما اشرنا إليها سلفا.

1- عوامل الطرد

التي تؤدي إلى الهجرة غير شرعية، وهي كما يلي، حيث أن الأوضاع الاقتصادية، أحد أهم الأسباب، التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية، وتتمثل في قلة فرص العمل، وانخفاض الأجور، وتدني كل من المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وكذا مستوى الخدمات، داخل البلدان المصدرة للمهاجرين، مما يدفع بالأفراد للبحث عن فرص عمل في بلدان أخرى، والسعي إليها، حتى وإن كان ذلك عن طريق الهجرة غير شرعية، وهناك الأسباب السياسية والدينية، حيث يساعد تراجع وتدني الأوضاع السياسية، في عدد من البلدان، على ظهور الهجرة غير شرعية، بين أفرادها، ويظهر ذلك بعدة أشكال، منها الاضطهاد الديني، انعدام الاستقرار في تلك البلدان، كثرة الاضطرابات السياسية، وهناك كذلك أسباب اجتماعية، تتمثل في ضعف أو انعدام الروابط الاجتماعية والأسرية، وعدم وجود توافق مع العادات والتقاليد، أو وجود تفرقة و تمييز بين فئات المجتمع المختلفة، وقد يهاجر الإنسان بسبب وجود أشخاص مقربين له في تلك البلاد، أو بهدف لم شمل العائلة، إذا كان أحدهم يقيم في البلد المراد الهجرة إليه بشكل قانوني بينما يقيم الآخرون في بلد آخر، ولذلك فقد يضطر حينها إلى إدخال أهله إلى البلد الذي يقيم فيه بشكل غير قانوني، وذلك بسبب أن تأشيرات لم الشمل قد تكون محدودة العدد، وذات مدة معينة، و هو ما يحول دون دخولهم البلاد بصورة قانونية، هذا من جهة، و من جهة أخرى، فإن الاكتظاظ السكاني يضطر الناس، إلى مغادرة بلدانهم الأصلية المكتظة، إلى بلاد

[1] -ساعد رشيد : واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018

أخرى بشكل غير قانوني، و ذلك نظرا للمشاكل التي بسببها ارتفاع أعداد السكان، ويتجاوز النمو السكاني للقدرة الاستيعابية للبلدان، كالفقر، التلوث، ونقص المياه.[1]

2- عوامل الجذب

فتتمثل في ارتفاع أجور العمال، في البلد المراد الهجرة إليه، ارتفاع المستوى المعيشي في الدول الجاذبة، مقارنة بالبلد الأصلي، إتاحة مجال أكبر من الحرية للأفراد في الدول المراد الهجرة إليها، و قد أشار البعض إلى أن ثمة ارتباط وثيق، بين الأزمة المالية العالمية، و الهجرة غير شرعية، حيث تدفع الأزمة بالملايين إلى الهجرة، على الرغم من أن الهجرة عملية اختيارية، يقوم بها الفرد بمحض إرادته لغرض معين، كالبحث عن العمل، أو أي سبب آخر، فإن الهجرة قد تكون إجبارية، في عدد من الحالات، وإن التباين في المستوى الاقتصادي، بين ما يعرف بالدول الطاردة و الدول المستقبلة، مرجعه هو أن وتيرة التنمية في الدول الطاردة تسير ببطء شديد، على ما هو الحال عليه في الدول المستقبلة، وهذا من شأنه أن ينعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية في الدول الطاردة، بما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي، وارتفاع الأسعار، وزيادة معدلات البطالة، ومن الواضح أن البلدان الطاردة، أو تلك التي تشهد هجرة غير شرعية، تفتقر إلى التنمية، و تعاني من قلة فرص العمل، وانخفاض الأجور، وكذا مستويات المعيشة، هذا بالإضافة إلى أنها تعاني من بطالة شديدة.

تعبر المواطنة عن العلاقة، أو الرابط القانوني، الذي يربط الفرد والدولة، وتتحدد هذه العلاقة بواجبات الفرد تجاه الدولة، وتختلف هذه الحقوق و الواجبات، من دولة إلى أخرى، فدول العالم الثالث، تعاني من الحرمان في أبسط الحقوق، منها حرية التعبير عن الرأي، وغياب مبادئ حقوق الإنسان، واحترام الحريات العامة، بحيث يتولد لدى الأفراد، حالة من الشعور بعدم الأمان، ويصاحب ذلك عادة محاولة التخلص من هذا الواقع السيئ، ومثال على ذلك، تضييق أو ما يسمى بالتغييب على المستوى السياسي، وتضييق مساحات الحريات السياسية، أو الحرية في التعبير، الحروب والنزاعات الداخلية المسلحة، وما ينتج عنها من ترهيب للمدنيين، عبر ارتكاب جرائم ضدهم، وهو ما يحصل بالنسبة لغالبية الدول العربية حاليا، مما دفع بمواطني هذه الدول إلى الهجرة إلى أوروبا، كذلك من بين الأسباب السياسية للهجرة، وجود اضطرابات أمنية داخلية، وهو الحال الذي مرت به و لا تزال تمر به بعض الدول العربية، مثل العراق، سوريا، لبنان، ليبيا،

[1] -رابح طيبي : الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة : دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في علوم الاعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، 2014-2015

واليمن، بسبب الحروب في تلك الدول، وتعيش المجتمعات العربية بمختلف شرائحها الاجتماعية والثقافية، جملة من التناقضات الاجتماعية، بل وحتى الصراعات، وهذه التناقضات تتصل بالمشروع المجتمعي للمنطقة، وخصوصا على مستوى التوفيق بين الأصالة والحداثة، وذلك في مختلف الجوانب الحياتية للأفراد والجماعات (كطبيعة الأسرة، والعلاقة بين الرجل و المرأة) فدور المرأة في المجتمع يتأرجح بين الواقع و القيم، وكذلك دور الدين و الديمقراطية، الحريات الحزبية و المواطنة و الولاء، و يمتد ذلك إلى الفئات الاجتماعية، لاسيما الشباب الذين يعيشون صراعا مع القيم الاجتماعية السائدة، حيث ينتج عن ذلك تباين وجهات النظر، حول العديد من القضايا الاجتماعية، ما يدفع كثيرا من اليائسين إلى الشعور بالغربة داخل المجتمع، ليتضح بعد ذلك، أن هجرة الشباب غير شرعية تحمل في طياتها دلالات مجتمعية عميقة، تعبر عن الاحتجاج عن الأوضاع الراهنة، وسخطهم على واقعهم، ما يدفعهم إلى الهجرة، ومما سبق نلاحظ، أن الأسباب الاجتماعية ساعدت، و بقوة على تحريك الهجرة غير شرعية[1]

3- ظاهرة العولمة

هناك الكثير من الآراء و المواقف التي رأت أن وسائل الإعلام قامت وكفاءة عالية بتشكيل وإعادة تشكيل الهويات الوطنية والهويات المختلطة للحدود الوطنية ورغم أن ما وصل البلاد العربية من حضارة الغرب لم تكن معطياتها الايجابية بل استعماره وهيمنته اذ راح الغرب ينظر إلى البلدان العربية بوصفها سوقا ومنطقة للنفوذ و وجهة تابعة.

إن الثورة الإعلامية التي يعرفها العالم جعلت السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة فلقد أصبحت صورة القرن الواحد و العشرين في مجال الإعلام تشير إلى أن التركيز الإعلامي على المستوى الدولي يكون للبث الفوري للأحداث أي نقل الأحداث الكبرى إلى كل أنحاء العالم فوريا و ومنها بشكل أني من خلال البث المباشر للأقمار الصناعية .كما تتعدد الأسباب التي تدفع الأدمغة العربية إلى الهجرة فمنها ما يتصل بعوامل داخلية ومنها ما يعود لأسباب موضوعية تتعلق بالذروة التكنولوجية و التقدم العلمي الذي لا يزال الغرب يسيطر عليه وعن العوامل الداخلية يتصدر عدم توافر فرص العمل اللازمة للاختصاص المتحصل عليه حيث

[1] -سهام حروري : الهجرة وسياسة الجار الأوروبي : مجلة الفكر متخصصة في الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، مارس 2009، ص 345.

يجد الخريجون أنفسهم ضحايا مما يضطرهم إلى تامين لقمة عيشهم في أعمال لا تتناسب و مستو ى تحصيلهم العلمي.

إن هناك عوامل أخرى ساعدت على زيادة وتيرة حركة الهجرة غير الشرعية التطور العلمي الكبير في وسائل الاتصال فقد لعبت على سبيل المثال هواتف الأثرياء دورا كبيرا في مساعدة المهاجر غير الشرعي والوسطاء للترتيب لعملية الهجرة في فلب الصحراء و في أعماق البحار مما أدى إلى تسهيل عملية الهجرة غير الشرعية من دول المصدر إلى دول العبور إلى دول الاستقبال و إلى جانب التطور الكبير الذي صاحب وسائل الاتصال فقد تطورت أيضا و سائل المواصلات البرية و البحرية .[1]

ومن بين مخاطر الهجرة غير شرعية: أن المهاجرين يتحملون الكثير من المخاطر، المحتمل حدوثها، و الحوادث التي قد تحدث معهم في الرحلة غير شرعية، و من المخاطر العديدة التي تسببت بها رحلات السفر غير شرعية، حيث أن الكثير من الهجرات، تتم عن طريق البحر، و في قوارب صغيرة، بأعداد كبيرة من البشر، بدون أدنى شروط السلامة، مما يعرض حياة هؤلاء المهاجرين لخطر الغرق، والذي يحدث كثيرا، كما يتعرض كثير من المهاجرين غير الشرعيين، لخطر عصابات الاتجار بالبشر، والتي تبيعهم كرقيق، أو أن تتعرض النساء المهاجرات للاستغلال الجنسي و الاغتصاب، كما يضطر كثير من المهاجرين للسكن في أماكن رخيصة، لا تملك أدنى شروط العيش الكريم، هذا بالإضافة إلى أنه قد يضطر المهاجر غير شرعي، للمبيت في العراء.

[1] -قدور يوسف: الاستراتيجية الجزائرية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجال المتوسطي، الحوار المتوسطي، مج 10، العدد 1، مارس 2019.

الفصل الثاني

الهجرة غير شرعية

في دول حوض المتوسط

منطقة حوض المتوسط، تشكل مجال حيوي هام بأبعاده المتنوعة، اقتصاديا، تاريخيا، جغرافيا، وسياسيا، جعلت شعوب المنطقة ، خاصة دول حوض المتوسط، تعاني من صراعات حدودية، وأخرى آثنية عقائدية، ناتجة عن الاستعمار، ومع نهاية الحرب الباردة، ظهرت تهديدات أمنية جديدة، وتفاقمت في الفترة الأخيرة، عقب ما عرفته المنطقة من حراك، أبرزها الربيع العربي، ومنطقة الساحل المتأزمة، وهو ما أثر على شعوب المنطقة في كل الميادين.

المبحث الأول :واقع الهجرة غير شرعية في دول حوض المتوسط

كما تعد منطقة المتوسط منذ القدم، ذات بعد استراتيجي، يكمن في كونه نقطة تماس و التقاء بين ثلاثة قارات، إذ يصل بين أوروبا وآسيا، ويعتبر بوابة لأفريقيا، و يربط بين الغرب من خلال اتصاله المباشر بالشرق الأوسط، بالإضافة إلى أهميته الاقتصادية، كونه يحوي على موارد إستراتجية، تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية، وتتمثل هذه الموارد خاصة في النفط والغاز، اللذان تزخر بهما المنطقة، ومنطقة حوض البحر المتوسط، كما تشهد هذه الأخيرة تغيرات جيوسياسية بوتيرة متسارعة، مما ساهم في إحداث تغيير واضح على مستوى التهديدات الأمنية، وبعد أن كانت المنطقة مستقرة سياسيا، بالرغم من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، خاصة حوض البحر الأبيض المتوسط ، ظهرت مخاطر أمنية مرتبطة أحيانا بالوضع السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي، لدول جنوب المتوسط، مخلفة أثار على أمن دول شمال المتوسط، دخلت هذه التهديدات في ظاهرة الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة والغير منظمة، وكذا الهجرة غير شرعية، هذا بالإضافة إلى تصاعد أنماط التفاعلات الصراعية على خلفية تطورات الأحداث السياسية في مصر، ليبيا، تونس، سوريا، لبنان، فلسطين و تركيا، وكذا الصراع حول قضايا الشرق الأوسط، وهذه التهديدات الأمنية الجديدة، لا ترتبط بضفته الجنوبية فقط، كونها المعقل الرئيسي لهذه التهديدات، لكنها تهدد كل المنطقة بما فيها الضفة الشمالية، فهي ليست تهديدا لمصالح هذه الأخيرة في شمال إفريقيا، الصحراء والساحل، بل تهديدا لهذه الدول في إقليمها، و خير دليل على ذلك، هجومات مدريد و باريس في القارة الأوروبية.[1]

لقد مثلت الأزمة الليبية والمالية نقطة محورية لأمن منطقة المتوسط من خلال التحولات التي تعرفها هذه المنطقة، ومعاناتها من عدة إشكاليات أمنية لها أبعاد سياسية، استراتجية واقتصادية، أثرت سلبا على أمنها واستقرارها، فهذه المنطقة باتت أرض خصبة لتنامي التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة، ومختلف الجرائم المرتبطة بها، بما فيها الهجرة غير شرعية، المخدرات، وتجارة وتهريب الأسلحة، وكذا ارتباط نشاط الجريمة المنظمة مع الارهاب والجماعات المسلحة، حيث أصبحت التهديدات الأمنية الجديدة لا تعترف لا بالحدود و لا بالأوطان، بل باتت تدخل في إطار التهديدات الأمنية المعولمة بحكم ما تسببه من حالة انعدام

[1] -محمد العربي واخرون: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة ابن نديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية الجزائر، بيروت، ط 1، 2014.

الأمن و انعكاسها على مختلف الجوانب السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية لدول المنطقة، التي لم تعد قادرة على التصدي للإرهاب، و الهجرة غير شرعية بمفردها و الذي ترجعه لبعض وتبادل المعلومات[1]

وتعد الهجرة أحد أوجه التفاعل الإنساني، في المجال الأورومتوسطي، وازداد الاهتمام الأوروبي بمنطقة جنوب المتوسط بعد بروز ظواهر غير قومية، الأمر الذي يستدعي العمل على تحقيق تقدم واضح في مواجهة هذه الأخطار، ومنها الهجرة غير شرعية، التي جاءت نتيجة لحالة أللأمن ، في نظر الأوروبيين، وأن التخوف من عدم الاستقرار في دول جنوب المتوسط، وما يمكن أن تمثله الهجرة غير شرعية من أخطار على دول الشمال، هو المحرك للتعامل الأوروبي مع هذه الظاهرة.

وفي منطقة المتوسط كانت الهجرة غير شرعية تحدث في البداية من الشمال إلى الجنوب، في شكل حركات استعمار، وسرعان ما اتخذت اتجاها معاكسا، كاللجوء الدول الأوروبية للعمالة الموجودة في مستعمراتها السابقة، غير أن هذه الظاهرة ازدادت وتيرتها منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، وأخذت أبعاد أخرى في الفترة الأخيرة كونها أصبحت منطقة عبور إلى الدول الأوروبية، للأفارقة وللقادمين من آسيا وأمريكا اللاتينية[2].

والمنطقة الجنوبية للمتوسط تعتبر منطقة للهجرة غير شرعية في حد ذاتها، وأن قضية هذه الأخيرة في دول حوض المتوسط تبقى نقطة غامضة، خصوصا من الجانب الأوروبي، كما أن التعامل مع الهجرة غير شرعية، يأخذ أبعادا أمنية، إذا ما تعلق الأمر بمسائل تعميم فكر كراهية الأجانب و المهاجرين، في المجتمعات الأوروبية، والنظر إليهم كتهديد حقيقي و شامل للهوية الأوروبية، و لأن مسألة تنظيم الهجرة غير شرعية في ضفتي المتوسط لا تزال لم تنفذ بشكل رسمي و فعال، وهو ما فتح المجال للتداخل والغموض في كيفية فهم هذه الظاهرة.

[1] -عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص 32-33.

[2] -كاظم نجيب : الهجرة المغاربية وواقع العنصرية والعداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي، الكتاب الثاني، دون بلد نشر، 2000، ص.8

المبحث الثاني :انعكاسات الهجرة غير شرعية على الدول المصدرة

على الرغم من كل ما يقوم به المهاجرون في تنمية دول الاستقبال فإنهم يعانون من عدة مشكلات من التمييز والإقصاء في كل المجالات السكن التعليم و العمل و تهميش الحقوق الاجتماعية فالدول المستقبلة للهجرة غير الشرعية غالبا مالا تعترف بالدور الايجابي للمهاجرين كما لا تقدم لهم المعاملة و المزايا التي تقدمها لمواطنيها ولا تسعى إلى دمج هؤلاء المهاجرين في المجتمع الذي يعيشون فيه خاصة ذوي الأصول العربية والمسلمة.

لا شك أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لم تعد تهدد منطقة معينة بذاتها أو دولة معينة بل أنها تعدت ذلك بكثير إذ أنها أصبحت تهدد العالم بأسره وبالأخص الدول الإفريقية المغاربية والأوروبية حيث أن هذه المناطق الثلاث منها دول مصدرة للهجرة ومنها دول عبور ومنها الدول المعنية بالهجرة أي التي يرغب المهاجرون في الهجرة إليها .[1] باتت قضية الهجرة غير شرعية، مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين، وعلى رأسها دول أوروبا، التي تعتبر المقصد الأول للمهاجرين غير الشرعيين، من دول شمال إفريقيا، والواقع أن النظرة المصاحبة للهجرة بصفة عامة، وللهجرة غير شرعية بصفة خاصة، كانت في بداياتها نظرة إيجابية، حيث كانت هذه الهجرة مرغوبة من الطرفين المصدر و المستقبل باعتبار أن هناك السعادة للطرفين، فالدول المصدرة تتمتع بطاقات بشرية كبيرة، وضعف اقتصادي، والدول المستقبلة تتمتع باقتصاد قوي، وفائض مالي كبير، لكنها تفتقر للأيدي العاملة، ومع مرور الوقت واختلاف الظروف، من عصر لأخر، بدأ يظهر لهذه الهجرة غير شرعية سلبيات وآثار، لها تداعيات على الطرفين.[2]

فإن إيجابيات هذه الظاهرة بالنسبة لها، تتمثل في التحويلات المالية، التي تتدفق عليها من مواطنيها المهاجرين، والتي تسهم بالتالي في عملية التنمية الاقتصادية، تحسين مستويات المعيشة لباقي السكان، و في

[1] -درنفل سعدة: الهجرة غير الشرعية العوامل الجاذبة والدافعة واخطارها مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية، مجلد 02، عدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، جوان 2018.

[2] -هداجي حمزة .مرضي مصطفى : الهجرة غير الشرعية وتاثيرها على السياسات الاوروبية، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد2، ديسمبر 2018.

هذا المجال تشير البيانات إلى أن تحويلات المهاجرين إلى أوطانهم، بلغت نحو 200 دولار، وهذا بخلاف غير الرسمية التي تصل إلى ضعف المبلغ.[1]

ومن الآثار السلبية للهجرة غير شرعية على الدول المصدرة يمكن إجمالها فيما يلي :

للهجرة غير الشرعية العديد من الآثار السلبية من بينها الآثار الأمنية والسياسية مما يهدد سيادة الدول المستقبلة ووجودها الفعلي كما أن للهجرة غير شرعية أثار اقتصادية خاصة لجهة دول الإرسال أكثر من دول الاستقبال ولا يفوتنا أن نشير أيضا للآثار الاجتماعية الخطيرة المتنوعة المترتبة على الهجرة غير الشرعية و من بينها حالة إدماج المهاجرين ومدى الصعوبات التي تواجهه و التكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلة بحيث ينظر إليهم على أنهم لصوص أو متطرفون ومما يساعد على انتشار هذه النظرة الخطاب الإعلامي الذي تتداوله وسائل الإعلام الغربية لهؤلاء المهاجرين خاصة في الدول الأوروبية حيث تسوق صورة سيئة تحول دون تواصلهم مع مجتمعات الدولة المستقبلة حيث يتم الخلط بين الإجرام والهجرة غير الشرعية والتطرف خاصة للمهاجرين من أصول عربية و إسلامية.

إن ارتفاع عدد المهاجرين، خاصة الحرفيين والمزارعين منهم، يؤدي إلى حدوث ندرة في الكفاءات والمتميزين في هذه المجالات، وبالتالي حدوث خلل مهني في الكفاءة الإنتاجية لهذه الدولة، كما يؤدي هذا النقص في العمالة الماهرة من ناحية أخرى، إلى ارتفاع في أجور المتواجدين من هذه الفئات، الأمر الذي يؤثر على هيكل الأجور، والتكلفة الاقتصادية للسلع والمنتجات، وتؤدي هذه الهجرة غير شرعية أيضا إلى إحباط العمالة الوطنية، التي لم تنجح في الهجرة غير الشرعية ، وفقدان الحافز لديها على التقدم و التطور، بل وقد يصل الأمر إلى الشعور بعدم الولاء للمؤسسات الوطنية، نتيجة المقارنة بين ما يتقاضاه في وطنه، بين ما يتقاضاه أقرانه في دول المهجر، ويشير البعض إلى سلبية أخرى، تتمثل في أن بعض المهاجرين هجرة غير شرعية، قد يقبلون بأن يعملوا في أشغال لا تتناسب مع مهاراتهم وقدراتهم المهنية، مما يؤدي مع مرور الوقت، إلى فقد هؤلاء لمهارتهم، وتوقفهم عن اكتساب مهارات جديدة، وأخيرا فإنه على الرغم مما تجلبه القوة المهاجرة من تحويلات مالية إلى البلد الأم تفيد في عمليات التنمية، إلا أن هذه الأخيرة لا تذهب بالضرورة إلى قنوات الاستثمار الإنتاجية، ولكنها غالبا ما تذهب إلى المجالات ذات الربحية السريعة التي تتعارض مع متطلبات

[1] -خالة مسعود : واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط تداعياتها و آليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد ،05 اكتوبر 2014.

التنمية الحقيقية، التقلبات التي قد تحدث في قيمة التحويلات، من سنة لأخرى، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في ميزان المدفوعات للدول المصدرة للعمالة، دور هذه التحويلات في زيادة معدلات التضخم في الدولة الأم، نتيجة نقل أنماط الإنفاق الاستهلاكي، ويرصد المحللون الاجتماعيون العديد من السلبيات الاجتماعية الناشئة عن ظاهرة الهجرة غير شرعية، ومن بين الآثار السلبية أيضا، نشير إلى حقيقة مؤداها أن 98 % من المهاجرين هم ذكور، تتراوح أعمارهم من 20 إلى45 سنة، مما يترتب على وجود هذه الفئة في بلد المهجر، الكثير من التداعيات، و يترتب على غيابها عن أوطانها سلبيات عديدة.

- النقص في العمالة الماهرة يؤدي الى زيادة هائلة في معدلات الأجور للمتواجدين من هذه الفئات الأمر الذي يؤثر على هيكل الأجور و التكلفة الاقتصادية للسلع والمنتجات .[1]

- إحباط العمالة الوطنية التي لم تنجح في الهجرة غير الشرعية و فقدان الحافز لديها على التقدم و التطوير بل وقد يصل الأمر إلى الشعور بعدم الولاء للمؤسسات الوطنية نتيجة للمقارنة بين ما يتقاضاه في وطنه وما يتقاضاه أقرانه في دول المهجر .

بعض المهاجرين يقبلون العمل في أعمال لا تتناسب مع مهاراتهم و قدراتهم المهنية مما يؤدي مع مرور الوقت إلى فقدانهم لمهاراتهم و توقفهم عن اكتساب مهارات جديدة .

-. من الناحية الاجتماعية:

- غياب الزوج عن مسكن الزوجية، وعليه يفقد الأطفال الموجه الرئيسي في تربيتهم، مما قد ينجم عنه، نسبة كبيرة من الأطفال والشباب المنحرفين أخلاقيا و سلوكيا.

- ارتفاع نسبة الطلاق، نظرا لغياب الزوج مدة طويلة عن منزل الزوجية.

- إحساس الزوج لدى عودته بالغربة، بين أفراد أسرته، نتيجة لضعف العلاقة، و فقد الإحساس بالأبوة، هذا بالإضافة إلى أنه قد يجد نفسه مسلوب الشخصية أمام زوجته، التي أصبحت أكثر قوة داخل الأسرة.

[1] -هداجي حمزة مرضى مصطفى : الهجرة غير الشرعية وتاثيرها علي السياسات الاوروبية : المجلة الافريقية للدراسات القانونية و السياسية، المجلد 2، العدد 2، ديسمبر 2018 .

- تأثر معدلات الخصوبة لدى الرجال المهاجرين، نتيجة العمل في أشغال ضارة بالصحة، وذات تأثير سلبي، على الخصوبة، كالعمل في المناجم و المحاجر وغيرها، وفي المقابل قد ترتفع معدلات الخصوبة بالنسبة للرجال البالغين في بلادهم، ويفشلون في الهجرة، وترتفع مداخيلهم، ويزداد إقبالهم على الأجانب لتوفر الموارد المالية.

- من الناحية الأمنية :

- انتشار مكاتب التسفير الوهمية، التي تمارس عمليات النصب والاستغلال لجمع مبالغ كبيرة، من الضحايا المغرر بهم.[1]

- ظاهرة السوق السوداء، وجرائم النقد التي تؤثر على اقتصاد الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية.

- ظهور جرائم التهريب وعمليات الاستيراد والتصدير، وكذا التهرب من الضرائب، إصدار شيكات بدون رصيد، الغش التجاري، تبييض الأموال، تزييف العملات، الاتجار في المخدرات، وكلها جرائم تعيق عملية التنمية في البلاد.

[1] -علي عبد الرزاق حلبي: علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، دط، بيروت، 1984، ص 145.

المبحث الثالث : انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الدول المستقبلة

بالنسبة للدول المستقبلة للهجرة : هناك أثار ايجابية حيث أصبحت هذه الايادى المهاجرة هي القوة المنتجة والمثمرة في اقتصاديات هذه الدول والتي بفضلها استطاعت أن تحقق قدرا كبيرا من الاستغلال الاقتصادي للإمكانيات و الموارد المتاحة لديها مما ترتب عليه تحقيق درجة كبيرة من التطور الاقتصادي وزيادة في الدخل القومي الذي حقق بالضرورة ازدهارا ورفاهية لمجتمعاتها.

1- التداعيات الاقتصادية والديموغرافية

- تفاقم مشكلة البطالة في هذه الدول لعدم توافر فرص عمل لأبناء الوطن نفسه إما لتزايد أعداد المهاجرين وإما لتميزهم و تفوقهم في كثير من الأعمال والحرف وتمسكهم بالفرص التي تتاح لهم.

- يشكل المهاجرون غير الشرعيين عبئا على اقتصاد دولة المقصد من خلال انخفاض مستوى كفاءة اليد العاملة و منافسة اليد العاملة النظامية وارتفاع تحويلات النقد وتزايد جرائم غسل الأموال .

- المهاجر الغير الشرعي لا يدفع ضرائب للدولة التي يصل إليها وصاحب العمل الذي يوظف هذا المهاجر يتنصل بدوره من الإجراءات فيكسب أرباحا طائلة على حساب المهاجرين بتهربه من تسديد الضرائب والمستحقات الاجتماعية الأخرى فيقع المهاجر بين سندان سوق العمل السوداء ومطرقة الترحيل.[1]

إن لتدفق الأعداد الكبيرة من المهاجرين بصورة غير شرعية تداعيات على المدى القصير على اقتصاد الدول المستقبلة ناتجة عن أعباء استقبال هؤلاء أو ترحيلهم لكن في المقابل لهذه الهجرة أثار ايجابية على المدى الطويل خاصة أنها الحل لمشكلة الشيخوخة التي تشكل إحدى المشاكل الديموغرافية التي تعانيها أوروبا وتؤدي إلى انخفاض هائل في اليد العاملة ويترتب عن الهجرة غير الشرعية أعباء على المالية العامة إضافة إلى أنها تؤدي إلى إدخال أعداد كبيرة من المهاجرين إلى أسواق العمل خلال فترة زمنية قصيرة .[2]

الأعباء على المالية العامة : تضيف الهجرة غير الشرعية على المدى القصير ضغوطات على اقتصاد بعض الدول الأوروبية فهي ترتب أعباء على المالية العامة نتيجة تكاليف استقبال وإيواء أو ترحيل المهاجرين إنما هذه التكاليف تعتبر ضئيلة بالنسبة لحجم اقتصاد الاتحاد الأوروبي و اقتصاد الدول التي تستقبلهم أما على صعيد

[1] -معجب بن معدي الحويقل : حقوق الإنسان والإجراءات الأمنية، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2006، ص 55-56.

[2] -فريحة احمد فريحة لامية : الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الاوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة الفكر، مجلد 10 ، عدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2015.

سوق العمل فتأثير الهجرة غير الشرعية على الدول المستقبلة للمهاجرين محدود باستثناء البعض منها الذي يعاني أصلا ارتفاعا في معدل البطالة وتختلف الأرقام بحسب الدراسات حول تكلفة تدفق المهاجرين غير الشرعيين على المالية العامة إنما هذه الدراسات تتفق على أن هذه التكلفة هي ضئيلة نسبة لحجم اقتصاد الدول التي تستقبلهم تشمل كلفة المصاريف الأولية لتامين الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين غير الشرعيين والمصاريف اللاحقة المترتبة جراء دمجهم في سوق العمل أو إعادة المرفوضين منهم إلى بلادهم.[1]

2- التداعيات الديموغرافية

إن الأثر الديموغرافي للهجرة غير الشرعية مرهون بتصرف المجتمعات الأوروبية الأصلية فبقاء معدل الخصوبة لديهم على ما هو عليه حاليا سيؤدي حتما إلى تغيير وجه أوروبا في أواخر القرن الحالي أما إذا تمكنت هذه المجتمعات من زيادة معدل الخصوبة لديها وهو ما تحاول الدول التشجيع عليه حاليا فانه في أكثر الافتراضات موضوعية ومع الأخذ بعين الاعتبار هجرة حوالي مليون شخص سنويا إلى أوروبا حتى عام 2050 ستصبح نسبة المواطنين الأوروبيين المسلمين نسبة ثابتة تقدر بحوالي 16 من سكان الاتحاد الأوروبي

تواجه أوروبا إضافة إلى مشكلة الشيخوخة التي تعانيها معضلة أخرى ناتجة عن تدني معدل الخصوبة في مجتمعاتها ما يؤدي إلى تناقص عدد السكان الحل السريع الذي تعتمده بعض الدول الأوربية لحل هذه المعضلة هو استقبال المهاجرين لكن البعض يرى في هذا تهديدا لهوية أوروبا .

3- التداعيات الأمنية و السياسية

إن الحضور المستمر للمهاجرين يعتبر منبع تهديد فهو مرتبط دائما بعصابات التهريب وأشكال مختلفة من الجريمة المنظمة الاغتصاب السرقات القتل الاعتداءات وترويج المخدرات وتزوير الوثائق هذا ما يشكل إحساسا باللاأمن كما تسهل للمنظمات الإجرامية و العصابات المعادية بالتوغل إلى داخل البلاد أو العكس *إفلات الإرهابيين* و تنامي الصراعات القبلية و العقائدية و الطائفية بين المهاجرين خاصة الأفارقة منهم .

[1] -عبد الفتاح الغموض : المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية من الموقع الالكتروني: http//doc .obholoo.net ma /img/doc/afkar

- تهديد الأمن العام خاصة في الدول المستقبلة للهجرة المتمثل في ظواهر العنف والتدمير من الأقليات والمظاهرات والإضرابات المتكررة لتحسين شروط العمل .[1]

- تزايد جرائم الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي والدعارة من خلال عصابات المافيا التي تستغل رغبة المهاجرين في الهجرة بالخداع و القمع و القهر العقلي والجسدي .

- انتشار مكاتب التسفير الوهمية التي تمارس عمليات النصب والاستغلال لجمع مبالغ كبيرة من الضحايا المغرر بهم.[2]

- ظاهرة السوق السوداء وجرائم النقد التي تؤثر على اقتصاد الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية

- ظهور جرائم التهريب وعمليات الاستيراد والتصدير مع التهرب من الضرائب والشيكات بدون رصيد والغش التجاري وغسيل الأموال وتزييف العملات والاتجار في المخدرات وكلها جرائم تعوق عملية التنمية في البلاد.

تعتبر أحزاب اليسار إن أزمة الهجرة غير الشرعية هي أزمة إنسانية بحتة وينبغي التعامل معها على هذا الأساس وقد عانت في السنوات الأخيرة ولا تزال تراجعا في شعبيتها بسبب سياستها هذه في مقابل تنامي شعبية الأحزاب اليمينية المتطرفة وتعتبران خطاب هذه الأخيرة يغذي مشاعر الحقد والكراهية للمهاجرين سكان أوروبا الأصليين

4- ارتباط الأحداث الإرهابية في أوروبا بالهجرة غير الشرعية

هناك رأيان مختلفان في الاتحاد الأوروبي حول الهجرة فالأحزاب اليسارية تعتبر أن تنظيم داعش يريد جذب الأوروبيين إليه وليس تصدير مقاتليه إلى أوروبا وبالتالي لا علاقة للمهاجرين غير الشرعيين بالإرهاب فيما الأحزاب اليمينية المتطرفة تعتبر أن المهاجرين عامة سواء غير الشرعيين أو المواطنين الأوروبيين من الأجيال المتعاقبة للمهاجرين هم مصدر الإرهاب بغية معرفة حقيقة علاقة الإرهاب بالهجرة غير الشرعية أو يجب معرفة

[1] -العرمزم صفاء سوسيولوجيا الهجرة أو الهجرات:.http//www.somsa .com /forum/ardive/index/php/t9645 html

[2] - فريحة احمد فريحة لامية: الاليات المعتمدة من قبل الاتحاد الاوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، مجلد 10، عدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2015.

من ينفذ الهجمات الإرهابية في أوروبا وما إذا كان الإرهاب يضرب أوروبا فقط حيث تكمن ظاهرة الهجرة غير الشرعية .[1]

كما ساهم تأثير الهجرة غير الشرعية على البلدان المصدرة لها في فقدان عمل و إسهام شريحة كبيرة من السكان الشباب الذين هم في سن العمل والإنتاج فغالبية المهجريين من الشباب هذا بالإضافة إلى التكلفة الاقتصادية التي تتحملها بلدانهم الأصلية إن البلدان المصدرة تعمل و تؤهل الشباب المهاجر علميا ومهنيا إلى سوق أخرى في أوروبا تستفيد من عملهم و خبرتهم مؤسسات اقتصادية أخرى وفي اغلب الأحيان بمقابل زهيد إذ أنهم خاصة في حالات الهجرة غير الشرعية يعملون سرا وبمقابل زهيد و بشروط قاسية ولا يستطيعون الاعتراض على ذلك لان إقامتهم غير قانونية .

5- على المستوى الصحي

نقل الأوبئة والأمراض الفتاكة سريعة الانتشار والانتقال كالسيدا الملاريا الانفلونزا وتنقل المهاجرين الغير شرعيين أصبح يشكل تهديدا فعليا للمناطق التي يقيمون فيها .

[1] -قدور يوسف : الاستراتيجة الجزائرية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجال المتوسطي الحوار المتوسطي، مج 10، العدد 1، مارس 2019.

الفصل الثالث

السياسة الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول : الهجرة غير الشرعية في الجزائر 2011-2020

إن من القضايا الاجتماعية بالجزائر التي تفرض نفسها على الباحث وتشده لدراسة حيثياتها والوقوف على تفاصيلها ما تعلق بظاهرة الهجرة غير الشرعية و تداعياتها على النسيج المجتمعي ومخلفاتها على النظام الأمني ووقعها على منظومة القوانين الدولية التي تنظم للحركة البشرية المنظمة عبر الحدود واليات التحكم فيها و الأعراف الدولية الضابطة لطبيعة الجهد القانوني الرقابي الساهر على ذلك ومن الأمور التي تساهم في ترسيخ فكرة الهجرة في خيال بعض العناصر الشبانية الجزائرية التي تعاني من الأزمات الاجتماعية وما يقفون عليه من أحوال المهاجرين إلى الضفة الشمالية للحوض الأبيض المتوسط الذين يعودون إلى ارض الجزائر بشكل نهائي أو في عطل رسمية وبطريقة نظامية وهم يتمتعون بحياة أفضل من التي يعيشون تحت سقفها من خلال ما يمتلكونه من سيارات وما يقدمون على شرائه من عقارات وما يوسعونه من تجارات وكلها مظاهر تحفز على الهجرة حتى ولو كانت بطرق غير نظامية وسبل غير مشروعة لبلوغ تلك الحالة من رغد العيش ومستوى معيشي جيد.[1]

لقد عرف المجتمع الجزائري ظاهرة الهجرة غير شرعية، منذ الأمد البعيد، والتي أخذت منحى آخر للخطورة، لا سيما بعد ظهور القوانين التي تنظم الهجرة غير شرعية إلى أوروبا. ومن بين أهم أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر مشكلة البطالة . فان توافر فرص الشغل ومناصب العمل والارتفاع الرهيب لقيمة العملة الاجنبية –الأورو- مقارنة بالدينار الجزائري يشكل عامل جذب هام في منظومة مقومات الاستقطاب وتحفيز الراغب في الهجرة على الهجرة غير الشرعية ولقد لعبت شبكات التواصل الاجتماعي بكل وسائطها وألوانها في اطلاع الشباب الجزائري على طبيعة الحياة الاجتماعية والرفاهية التي تعيشها شعوب أوروبا وغيرها من دول العالم التي بلغت مجتمعاتها أشواطا معتبرة في الرقي بالحياة المجتمعية وتحسين ظروفها وهو ما ساهم من جهة في تذمر بعض الشبان من واقعهم الاجتماعي العصيب ومن جهة أخرى في تنمية رغبة الهجرة إلى تلك البلدان بحثا عن حياة اجتماعية على النمط الذي يصبو إليه أولئك الشباب كيف لا وهؤلاء الشباب الراغبين في الهجرة نحو أوروبا تصوراتهم الاجتماعية جد منظمة وهي متمركزة حول مجموعة من العبارات الحاملة لدلالات ذات معنى اقتصادي واجتماعي وحتى ثقافي ومعيشي يصف مميزات هذه الدول فالمهاجرون الجزائريون الغير شرعيون يرون في أوروبا بلد الحرية والعمل بنسبة جد مرتفعة بل ويصفون عدلها ونظامها واحترامها للإنسان

[1] -رابح طيبي :الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة : دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علوم الاعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، 2014-2015.

وحقوقه مع عدم نسيان نمط العيش الجيد الذي يوفر متطلبات الحياة ويتعداها إلى التسلية والثقافة فهم يعتبرونها الجنة في الحياة والقدرة على العيش بحرية ونظام .

وساهمت شبكة العلاقات التي نسجها بعض الشباب الجزائري مع شباب الدول الغربية وبالأخص مع شريحة الإناث عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي على اختلافها وتنوعها ما دفع البعض من الشبان إلى البحث عن سبل لتجسيد تلك العلاقة على ارض الواقع وتفعيل مادة التعارف عن قرب ولما لا تثمينها بالزواج رغبة في الحصول على إقامة دائمة في بلد الزوجة و حياة اجتماعية تنسجم وطموحه في ذلك البلد ولما كان طريق الهجرة إلى بلد الشابة التي يرغب في الزواج منها و التعرف عليها عن كثب ليس في متناوله في ظل التعقيدات التي تصطبغ بها إجراءات طلب التأشيرة يلجا المعني إلى طريق الهجرة غير الشرعية لتحقيق مأربه .[1]

وفي ظل تصاعد الظروف الأمنية، الاقتصادية و السياسية في الجزائر، أخذت هذه الظاهرة في التنامي، خاصة في سنوات التسعينيات، أي خلال ما يعرف بالأزمة الأمنية، ولم يقتصر الأمر على الشباب في ريعان العمر، بل امتد كذلك للنساء، الأطفال وحتى الرضع، و أضحى المشهد جثث يلفظها البحر يوميا، إضافة إلى مئات المفقودين، لتصبح ظاهرة الحرقة أي الهجرة غير شرعية مأساة حقيقية، وأخطر هجرة أصابت آثارها المدمرة الأمة في الصميم، هجرة الشباب نحو الخارج من مختلف الأعمار والفئات والمستويات، لتتحول قوارب الصيد، إلى مصير مجهول، فالهجرة غير شرعية التي التهمت شباب الجزائر الفاقد للأمل، تواصل إستنزاف الشباب من مختلف الأعمار آملا في حياة وردية، أفضل في الضفة الأخرى، إما بحثا عن العمل وتحسين الأوضاع الاجتماعية، أو بحثا عن الرفاه، وأنه حتى رغم قساوة الطقس والتقلبات الجوية، عادت ظاهرة الهجرة غير شرعية بقوة مؤخرا، لتعود معها مآسي عائلات تفقد أبنائها إما غرقا في البحر الأبيض المتوسط، التي باتت مقبرة للشباب، أو العيش في أوضاع مزرية في أوروبا، وأنه رغم بيانات وزارة الدفاع الوطني، التي تخبرنا عن اعتراض قوارب العشرات من الحراقة، و إحباط حراس السواحل للآلاف المحاولات، و مع ذلك تحطم الجزائر رقما قياسيا في ظاهرة الهجرة غير شرعية، أكثر من 10.000.00 مهاجر غير شرعي جزائري وصلوا إلى أوروبا في (06) أشهر في شكل هجرة جماعية، شاركت فيها عائلات بأكملها بما فيها النساء، الأطفال و كذا الشيوخ، بهدف الوصول إلى ضفة شمال المتوسط، للعيش في الجنة الأوروبية حسب تصورهم، و تفاقمت هجرة

[1] -ساعد رشيد : واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير قي العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018.

الشباب الجزائري عبر كل الوسائل، لعل أغلبها و أسوؤها قوارب الموت التي أصبحت ظاهرة مشينة، فبقدر ما هي مأساة حقيقية، بالنسبة للشباب المغامر بحياته في مياه البحر الأبيض المتوسط، و بين أيدي البوليس الأوروبي، بقدر ما هي وصمة عار كبرى في جبين الحكومات المتتالية و العقيمة، التي ما زالت تدير بلدا بحجم الجزائر، يملك كل الثروات، وكذا أسباب الحياة التي يبحث عنها الشباب في أوروبا، و في بقية العالم، و يفيد آخر تقرير" لمنظمة الهجرة الجزائرية بالخارج "أن أكثر من 29 ألف حراق جزائري وصلوا إلى أوروبا، و هذا دون احتساب مئات الغرقى الذين ابتلعهم البحر في ظرف عشرة (10) أشهر فقط من السنة الماضية، و تشير الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أنه تم إحباط محأولات للهجرة قام بها حوالي (04) آلاف شاب من بينهم (287) إمرأة و أزيد من (11) قاصر، في حين تم توقيف ما يناهز (13) ألف حراق في بلدان الوجهة الأوروبية، و هي زيادة معتبرة عن السنوات السابقة، علما أن هذه الدول تعيد ترحيل حوالي (05)آلاف حراق إلى الجزائر كل سنة، في إطار الاتفاقيات المشتركة.

1- أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر

1-1 متغير الفجوة و إنتاج الإحباط

يخيم على الشباب الجزائري اليوم، ما يمكن تسميته بذهنية الحرمان المادي بمختلف أشكاله، فالشاب الذي يجيد استخدام الانترنت، ويتقن اللغات الأجنبية، هو في الأصل يعيش في واقع، لا يتماشى و تصوراته و أماله على الإطلاق، و من هنا نشأت الفجوة بين رغد العيش الأوروبي، و قساوة نظيره في الوطن.[1]

1-2 انتشار الفساد و نمو البرجوازية

يرى الكثير من الشباب الجزائري، خاصة حاملي الشهادات منهم، أن الدولة يسيطر عليها زمرة من الفاسدين، على المستوى المركزي، وشبكات واسعة من أصحاب المصالح الخاصة، كما يرون أيضا أن هناك تحالفا بين السلطة السياسية والبرجوازيات التي تسيطر على موارد الدولة من العقارات، الأموال، والمناصب الوظيفية، دون تأهيل، من هنا يأتي التفكير في الهجرة كحل أخير للتخلص من الفضاء الضيق.

[1] -بن عنتر عبد النور :البعد المتوسطي للامن الجزائري الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 55.

3-1 عدم نجاعة السياسات الاقتصادية المتتالية، وضعف الأداء الاقتصادي:

لقد تميزت السياسات الاقتصادية في الجزائر، منذ مطلع الألفية الثالثة بضعف كبير على مستوى النمو الاقتصادي، و التنمية الاقتصادية، و هذا ما انعكس سلبا على إحداث تغيير نوعي في البيئة الكلية للاقتصاد الوطني، بما يحرره من التبعية للريع النفطي، ويوفر فرص وسوق عمل، وتوظيف للشباب، فالسياسات الاقتصادية غير ناجعة منذ ما يقارب عقدين من الزمن، وهو ما يعتبر من بين أهم الأسباب الأساسية التي حولت الجزائر إلى أرض طاردة لشبابها بدل احتوائه و دمجه.

2-إحصائيات حول الهجرة غير الشرعية

تعتبر بلدان المغرب العربي من بين الدول المصدرة للهجرة إلى أوروبا، ومن بينها الجزائر، التي احتلت المرتبة الخامسة، بعد المغرب، تونس، سوريا والعراق، ويعود سبب ذلك إلى عدة عوامل اقتصادية، تاريخية، وكذا سياسية، تربط بين الدول الأوروبية ودول المغرب العربي، حيث أصبحت دول جنوب المتوسط مراكز عبور للهجرة الإفريقية إلى أوروبا.

2-1 إحصائيات الهجرة غير شرعية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية:2016

تفيد إحصائيات الدرك الوطني في الجزائر أنه تم توقيف ما بين 2011 و 2016 حوالي (2054) شخص حولوا الهجرة بصفة غير مشروعة.[1]

2-2 إحصائيات الهجرة غير شرعية خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية :2020

تفيد الإحصائيات كذلك أن حوالي (4210) شخص حاولوا الهجرة عبر قوارب الموت، إلى دول أوروبا، وحوالي (11922) مهاجر غير شرعي تم إعادته من هذه الأخيرة، بالتالي إحصاء عشرات الغرقى والمفقودين، حيث تم انتشال (93) جثة مجهولة الهوية.

وعلى الرغم من أن السواحل الجزائرية الممتدة على مسافة (998) كلم مراقبة بعدد كبير من الزوارق والمروحيات التابعة للجيش، إلا أن كل الجهود فشلت في احتواء الظاهرة، ووفقا للإحصائيات المنشورة عبر الموقع الرسمي لقيادة حراس السواحل، التابعة للقوات البحرية سجلت إحباط محاولات هجرة غير شرعية

[1] -قدور يوسف : الاستراتيجية الجزائرية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجال المتوسطي الحوار المتوسطي، مج 10، العدد 1، مارس 2019.

لـ (3983) مهاجر غير شرعي خلال سنة 2020 فقط، من بينهم (287) امرأة و (1126) قاصر، وعلى النقيض تؤكد الرابطة باقي إحصائيات حراس السواحل، التابعة للقوات البحرية الجزائرية، لا تعكس العدد الحقيقي، والذي يفوق سنويا (17500) شخص ممن نجحوا في الهجرة ووصلوا إلى الشواطئ الاسبانية والإيطالية، متجهين نحو مختلف الدول الأوروبية.[1]

الشكل رقم 01: خريطة تبين عدد المهاجرين في سنة 2018

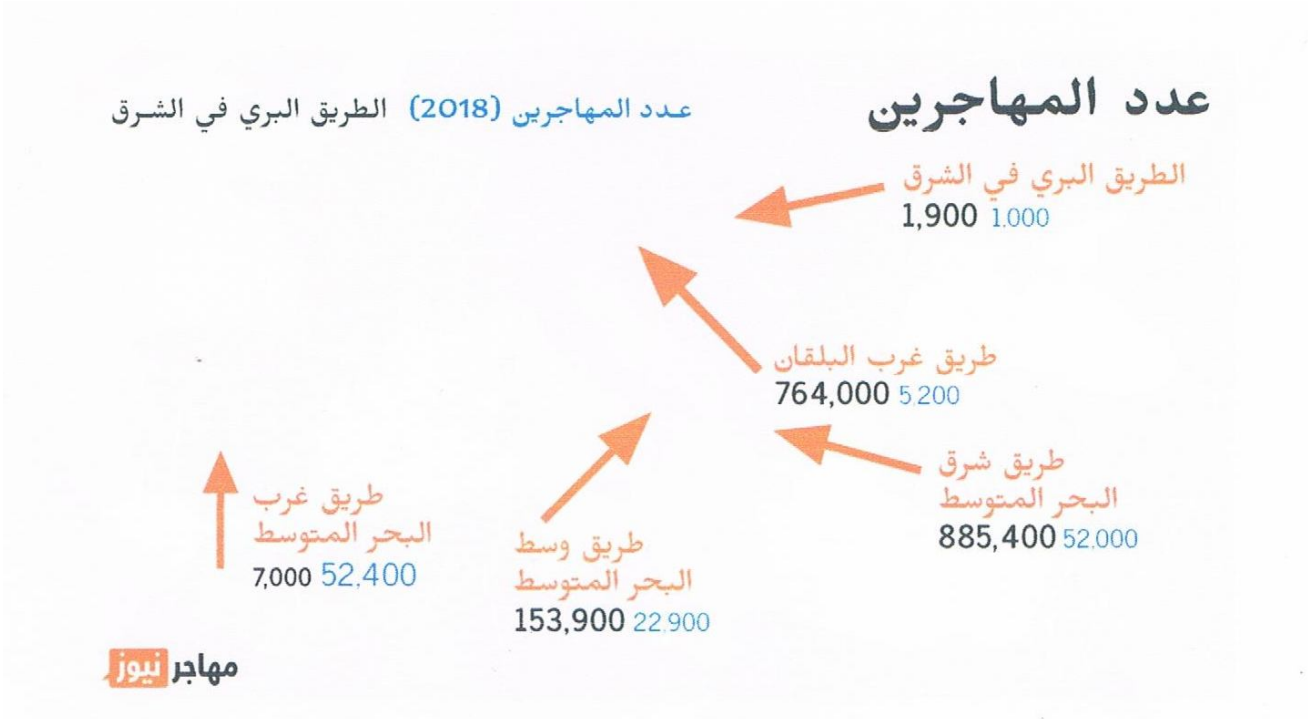

[1] -محمد العربي الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية، الجزائر، بيروت، ط1، 2014 .

المبحث الثاني :تداعيات الهجرة غير شرعية على الدول الأوروبية . فرنسا . اسبانيا . إيطاليا

بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين من جنوب المتوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي: فرنسا . اسبانيا . إيطاليا خلال العام 2019 حوالي (2.8) مليون مهاجر وأمام هذه الأعداد الهائلة من المهاجرين غير الشرعيين انقسمت الآراء في دول هذا الأخير، ما بين أفكار الأحزاب اليسارية الداعمة للهجرة[1] والمتسلحة بالمبادئ الإنسانية، وقيم الحرية و المساواة، وكذا الحق في التعبير وفي العيش الكريم، التي قام عليها الاتحاد أساسا واتفاقيات حقوق الإنسان والطفل، اللاجئين، وما بين أفكار الأحزاب اليمينية المتطرفة، والحركات المناهضة للهجرة، والتي لا ترى من المهاجرين الجانب الإنساني بل تراهم على شكل تهديدات أمنية واقتصادية وديموغرافية، وقد استفادت أوروبا على مر السنين، من الهجرة الشرعية لمواجهة التحديات الديموغرافية، إذ أن لهذا النوع من الهجرة، فوائد وآثار إيجابية على الدول المستقبلة للمهاجرين، لكن الأوضاع اختلفت مع الهجرة غير شرعية، فالأعداد الهائلة وغير المسبوقة وضعت علامات استفهام عديدة حول منافع هذا النوع من الهجرة.

1- التداعيات الاقتصادية

إن لتدفق الأعداد الكبيرة من المهاجرين بصورة غير شرعية، تداعيات على المدى القصير، على اقتصاد دول الاتحاد الأوروبي، نابجة عن أعباء استقبال هؤلاء و ترحيلهم، لكن لهذه الهجرة أثار إيجابية على المدى الطويل، خاصة أنها تحل مشكلة الشيخوخة، التي تشكل إحدى المشاكل الديموغرافية التي تعانيها أوروبا، وتؤدي إلى انخفاض هائل في اليد العاملة، ويترتب على الهجرة غير شرعية على دول أوروبا أعباء على المالية العامة، إضافة إلى أنها تؤدي إلى إدخال أعداد كبيرة من المهاجرين إلى أسواق العمل خلال فترة زمنية قصيرة ما دفع بالاتحاد الأوروبي إلى تخصيص اعتمادات مالية بهدف السيطرة على تدفق المهاجرين غير الشرعيين.[2]

أ . الأعباء على المالية العامة:

تضيف الهجرة غير شرعية على المدى القصير ضغوطات على اقتصاد بعض الدول الأوروبية، فهي ترتب أعباء على المالية العامة، نتيجة تكاليف استقبال وإيواء أو ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، إنما هذه

[1] -هداجي حمزة .مرضى مصطفى : الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على السياسات الأوروبية، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد2، العدد 2، ديسمبر 2018.

[2] - خالة مسعود : واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط تداعياتها واليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05 ، اكتوبر 2014.

التكاليف، تعتبر ضئيلة نسبة لحجم اقتصاد الاتحاد الأوروبي، واقتصاد الدول التي تستقبلهم، أما على صعيد سوق العمل، فتأثير الهجرة غير الشرعية على دول الاتحاد الأوروبي محدود باستثناء البعض منها التي تعاني أصلا ارتفاعا في معدل البطالة، حيث تتضمن المصاريف الأولية، تأمين المأكل والمأوى، تكلفة المدارس، تعلم اللغة، والمساعدات المالية الشهرية التي تبدأ من (10) يورو للشخص الواحد إلى أكثر من (300) يورو.

ب . التأثير على سوق العمل

يسمح للمهاجر غير الشرعي، في اليونان والنرويج و السويد، بدخول سوق العمل، أما في النمسا وألمانيا فهذه الفترة محددة (03) بثلاثة أشهر، ترتفع إلى (06) أشهر، في إيطاليا وإسبانيا، وإلى (09) أشهر في فرنسا.

2- التداعيات الديموغرافية

إن الأثر الديموغرافي للهجرة غير شرعية،مرهون بتصرف المجتمعات الأوروبية الأصلية، فبقاء معدل الخصوبة لديهم على ما هو عليه حاليا، سيؤدي حتما إلى تغير وجه أوروبا في أواخر القرن الحالي، أما إذا تمكنت هذه المجتمعات من زيادة معدل الخصوبة لديها، و هو ما تحاول الدول التشجيع عليه حاليا، مع الأخذ بعين الاعتبار هجرة حوالي مليون شخص سنويا إلى أوروبا حتى العام 2050 ستصبح نسبة المواطنين الأوروبيين المسلمين، نسبة ثابتة تقدر بحوالي 16 من سكان الاتحاد الأوروبي، تواجه إضافة إلى مشكلة الشيخوخة التي تعانيها معضلة أخرى، ناتجة عن تدني معدل الخصوبة في مجتمعاتها، والحل السريع الذي تعتمده بعض الدول الأوروبية لحل هذه الأخيرة هو استقبال المهاجرين، لكن البعض يرى في هذا الحل تهديدا لهوية أوروبا المسيحية إن معدل الخصوبة في انخفاض عالميا[1].

3- التداعيات السياسية و الأمنية . الإرهاب في أوروبا

الحوادث الإرهابية التي وقعت مؤخرا في أوروبا ليست نتيجة تسلل الإرهابيين مع المهاجرين غير الشرعيين، كما هو شائع، إذ تبين أن غالبية الإرهابيين هم من المواطنين الأوروبيين من الأجيال المتعاقبة لمهاجرين شرعيين، و كانت أوروبا قد تعرضت لأول عملية إرهابية في مدريد عاصمة اسبانيا، ما تسبب في

[1] -فريحة احمد فريحة لامية : الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، مجلد 10 ، عدد 12 ،جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2015 .

مقتل (191) شخص، وقد اتهمت اسبانيا آنذاك تنظيم القاعدة، كما كانت العاصمة الفرنسية كذلك مسرحا لهجمتين إرهابيتين عام 2015 أدتا إلى مقتل (140) شخص، بسبب ما نشرته صحيفة شارلي إبدو من رسومات مسيئة للنبي صلى الله عليه و سلم، هذا بالإضافة إلى أن بريطانيا لم تسلم هي الأخرى، ففي 2015قام رجل بطعن ثلاثة أشخاص في قطار الأنفاق في لندن، أما ألمانيا فقد نالت حصتها من الهجمات الإرهابية و هذا في سنة2016.

4- تداعيات الهجرة غير الشرعية على اسبانيا

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في اسبانيا في الوقت الحالي ليس لها نفس الخصائص المتواجدة في البلدان الأوربية الأخرى مثل ألمانيا وفرنسا أو المملكة المتحدة والتي عادة ما تستغرق وقتا أطول لمعالجتها وهذا ما يضع لاسبانيا موقفا يمكنها من الاستفادة من تجارب الآخرين ويرسم سياسة للدولة بالتخطيط والبرمجة والتنسيق بين جميع القوى العامة من اجل المشاركة والإسراع في معالجة الهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي وسيستمر تدفق الهجرة غير الشرعية أساسا في حوض المتوسط بسبب الحاجة إلى العمالة في بعض القطاعات الحساسة و ستزداد نسبتها في السنوات المقبلة كما تشير البيانات الحديثة إلى انه وفقا للتوقعات القائمة حول السنوات القادمة ستكون زيادة مهمة في مجموع المهاجرين غير الشرعيين خصوصا من شمال إفريقيا .[1]

5- تداعيات الهجرة غير الشرعية على ايطاليا

حتى عام 2011 كانت السلطات الايطالية تأمر غير المصرح لهم بالبقاء في البلد بمغادرته في غضون خمسة عشر يوما ولكن الحكومة بدأت منذ ذلك التاريخ في تطبيق سياسة الاحتجاز الإجباري لكل من يحاول دخول الأراضي الايطالية أو دخلها فعلا دون تصريح وبدأت الحكومة تعمل بنظام مراكز الإقامة المؤقتة ويحتجز اليوم في هذه المراكز الأجانب بلا وثائق الذين ينتظرون الترحيل مدة غايتها ستون يوما ومن يصل منهم إلى البلاد يودع فور دخوله مركزا من مراكز المساعدة الأولية وبالإضافة إلى ذلك تقوم الحكومة منذ عام 2019 و بموجب لائحة بوسي –فيني باحتجاز طالبي اللجوء في مراكز تحديد الهوية فترة غايتها عشرون يوما ريثما تفحص طلبات لجوئهم كما تقوم الحكومة بتعديل وإعداد بعض مراكز المساعدة الأولية حتى تصبح مراكز لتحديد الهوية و جميع هذه المراكز في الواقع معتقلات ما دام المحتجزون لا يتمتعون بحرية مغادرتها وما

[1] محمد العربي: الهجرة غير شرعية في منطقة البحر المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن نديم للنشر و التوزيع و دار الروافد الثقافية الجزئر، بيروت، ط1، 2014،.

يسمى بمركز الإقامة المؤقتة والمساعدة مثل المركز القائم في جزيرة لامبيدوزا وقد عقد اتفاق حول لامبيدوزا بين الحكومة الايطالية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة و المنظمة الدولية للهجرة والصليب الأحمر الايطالي ومن شان هذا الاتفاق تحسين الأحوال فبموجبه أصبح للمفوضية وجود في الجزيرة و أصبح من صلاحياتها المساعدة على تحديد طالبي اللجوء وتوفير المعلومات العامة عن حقوق اللجوء للأشخاص الذين يصلون إلى لامبيدوزا مع مساعدة ضعفهم وأحوجهم إلى العون ويهدف وجود المنظمة الدولية للهجرة والصليب الأحمر الايطالي في المخيم إلى معالجة القضايا المتعلقة بالهجرة وشؤون الأحداث الذين لا يصاحبهم بالغ وطبقا لما تقوله المنظمة الدولية للهجرة فان وجودها لن يقتصر الهدف منه على مساعدة السلطات في إدارة تدفقات الهجرة غير الشرعية ولكنه سوف يشمل المساعدة في إيجاد حلول للمهاجرين وفق القانون الدولي ويشير قانون الهجرة غير الشرعية قي ايطاليا إلى أن كل شخص يشجع على الدخول غير القانوني للأجانب في ايطاليا ويكون الشخص مواطن ايطالي فيها فعقوبة السجن تصل لمدة إلى 3 سنوات مع غرامات تصل إلى 15 ألف أورو وتضاعف العقوبة من 4 إلى 12 سنوات سجن.[1]

والشكل رقم 02 يوضح الطرق التي يسلكها المهاجرين غير الشرعيين للوصول الى اوربا.

[1] -احمد عبد العزيز :مكافحة الهجرة غير الشرعية جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، دط، الرياض، 2010 ، ص 150.

الشكل رقم 02: خريطة تبين الطرق التي يسلكها المهاجرين غير الشرعيين للوصول إلى أوربا

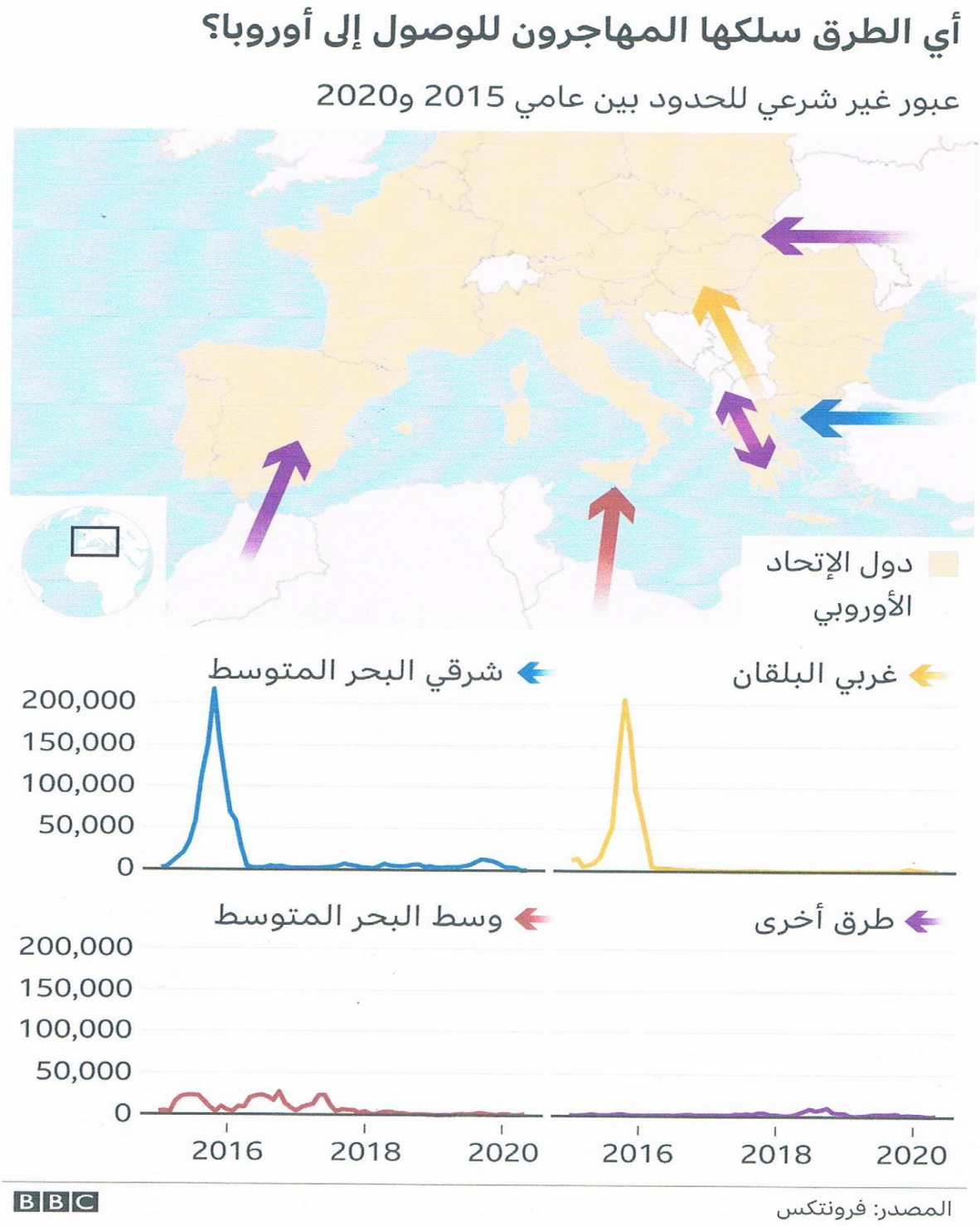

المبحث الثالث: سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية لها أبعادها على المستوى الداخلي وعلى المستوى الدولي لما تحمله من تداعيات خطيرة و أثار سلبية على المجتمعات المستقبلة و المصدرة لذلك عمدت الدول على تجريمها وفرض عقوبات على مرتكبيها بغرض ردعهم مما يعني أن المصلحة التي يراد حمايتها هي حدود هاته الدول من انتهاك قوانينها الخاصة بدخول و خروج الأجانب فالهدف من تجريم هده الظاهرة هو تعزيز و حماية سيادة الدول من كافة الاختراقات.

الشاهد الآن أن مشكلة الهجرة غير شرعية تلقى اهتماما من طرف دول الاتحاد الأوروبي، أي الدول المستقبلة للهجرة، حيث تركز على وقف فلول الهجرة غير شرعية، إلى شواطئ أوروبا، بطرق وآليات أقل ما توصف به أنها تتجاهل الظروف الاقتصادية والاجتماعية، التي تدفع بالشباب إلى التضحية بأرواحهم، في سبيل الحصول على فرصة عمل وتحقيق حلمهم لحياة أفضل، فالملاحظ أن معظم هذه الطرق و الآليات، تقوم على منع هؤلاء الشباب من التسلل بالقوة، سواء عن طريق إنشاء معسكرات إيواء أو دعم الاتفاقيات الأمنية المشتركة مع بعض الدول، وبما يتيح تسليم المهاجرين إلى حكوماتهم، أو عن طريق الدعم المادي لحكومات شمال إفريقيا، لتشديد الحراسة على الحدود و الموانئ، و تعقب المهربين والمهاجرين أنفسهم.[1]

والأمر يتطلب نظرة موضوعية وعادلة، يراعى فيها البعد الخاص بحقوق الإنسان ومساعدة المهاجرين على إيجاد فرصة عمل، و العيش بكرامة و أمن و سلام، لا سيما أن هؤلاء المهاجرين يأتون من بلد، غالبا ما يفتقد فيه هؤلاء لقمة العيش أو الأمن على حياتهم.

وما ينبغي أن نلفت النظر إليه، أن الدول المستقبلة تتعامل مع القضية، من زاوية مصالحها فقط، دون النظر إلى مصالح الدول المصدرة للمهاجرين، كما أنها تنظر إلى القضية من زاوية أمنية بحتة، فهي تتجه نحو تبني سياسات الهجرة المنتقاة، التي تجذب أصحاب المهارات والعقول من المهاجرين، وترفض غيرهم من العمالة العادية، ودون أن تراعي أثر ذلك على التنمية في البلدان النامية، و خطورة استمرار هجرة الكفاءات منها، يضاف إلى ذلك أن هذه الدول تركز في سياساتها وجهودها على منع دخول المهاجرين إليها، عن طريق إنشاء معسكرات لتجميع المهاجرين في دول عبورهم إليها، وتشديد الإجراءات الأمنية، وإنشاء الحواجز، وكلها

[1] -تيسير مرزوق : هجرة الكفاءات و أثرها على التنمية الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دط، سوريا، 2010، ص 5.

إجراءات أمنية قد لا تنجح في النهاية، للحد من الهجرة غير شرعية إلى هذه البلدان، وتتمثل الآليات والسياسات التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير الشرعية فيما يلي:

. الشرطة الأوروبية (يوروبول) وهي منظمة الشرطة الأوروبية، المسؤولة عن تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الأوروبية، في مختلف المجالات التي تهدد الأمن الأوروبي، مثل تهريب المخدرات والإرهاب و الإجرام الدولي وتبييض الأموال وغيرها من الجرائم الأخرى، وفي مجال مكافحة الهجرة غير شرعية، تتولى المنظمة تنسيق التحريات والتحقيقات، التي تتم على مستوى دول الإتحاد الأوروبي، ودعم فرق البحث المشتركة، إلا أنها ليست لها صلاحيات القيام بالأعمال التنفيذية الميدانية، من قبض و تفتيش و مطاردة وغيرها، وتبقى تلك المهام من صلاحيات أجهزة المن الوطنية، في كل بلد عضو، إعمالا بمبدأ السيادة.[1]

. نظام معلومات "شنغن" والأصل فيه إلغاء إجراءات السيطرة الأمنية على تنقلات الأشخاص داخل دول الإتحاد الأوروبي، ولكنه يمكن الدول الأوروبية من ربط كل سفارات الدولة العضو عبر العالم بقاعدة بيانات، بحيث لا يستطيع من رفض طلبه في الحصول على تأشيرة، من إحدى السفارات، أن يحصل عليها من سفارة دولة في أي دولة أخرى.

. "سياسة الإعادة" وهي سياسة توفيقية بين الجهود البوليسية والجهود الإقناعية، اتجاه الحد من الهجرة غير شرعية، وتعني إقناع المهاجرين غير القانونين بالعودة إلى بلادهم الأصلية، مقابل الحصول على بعض المزايا.[2]

. "جهود الشرطة المحلية" ويقصد بها ما تتخذه أجهزة الأمن الوطنية من إجراءات لتأمين الحدود وضبط المستفيدين من المهاجرين غير شرعيين، وتقديم مزايا لهم، في حال إدلائهم بمعلومات تفيد في القبض على عصابات تهريب الأشخاص.

1- السياسات الوطنية في مكافحة الهجرة غير شرعية (اسبانيا . ايطاليا . فرنسا)

1-1 السياسة الوطنية الاسبانية

جعلت اسبانيا محاربة الهجرة غير شرعية، هدفا أساسيا، حيث قامت ببناء سياج في مدينتي "سيتة ومليلة" في شمال المغرب كجزء من إستراتجية شاملة لمحاربة الهجرة غير شرعية، وتهدف هذه الأخيرة، إلى عسكرة

[1] -لمبدوزا- غوانتامو ايطاليا متحصل عليه من : http//attariq.org/spip php article 497

[2] -عبد الله التركماني إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورومتوسطية تحصل عليه من: http//www .arraee .com./modules php.

حدودها سواء على البحر الأبيض المتوسط أو على المحيط الأطلسي، بين الأقاليم المغربية. إن اسبانيا والاتحاد الأوروبي تبنيا إستراتجيتين لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين، تمثلت في قيام اسبانيا ببناء سياجات من الأسلاك الشائكة، وقيام الاتحاد الأوروبي بالإنفاق و بإنشاء بعض النظم المتكاملة.[1]

إن المؤتمر الأورومتوسطي الذي انعقد بالرئاسة الاسبانية للمجلس الأوروبي، والذي فتح آفاق جديدة، في العلاقات مع دول شرق وجنوب المتوسط، والذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر في المتوسط، من بين أهدافه، تحقيق الأمن والاستقرار وكذا الرفاهية الجهوية، من بين أهم عناصر الحد من ظاهرة الهجرة غير شرعية في اسبانيا، وضمن التعاون المغاربي الإسباني، قامت اسبانيا بتكثيف علاقاتها الاقتصادية والسياسية والمالية، مع المغرب العربي، حيث قام كل منهما بالتوقيع على اتفاقية حسن الجوار والتعاون، وكذا التوقيع على اتفاقية تنقل الأشخاص و رد المهاجرين الذين تسللو إلى اسبانيا بطريقة غير شرعية.[2]

2-1 السياسة الوطنية الإيطالية

إن إيطاليا من الدول الأوروبية الأولى الأكثر تضررا من الهجرة غير شرعية، حيث أن السواحل الجنوبية أصبحت تستقطب أعداد هائلة، من المهاجرين غير شرعيين، فحسب إحصائيات وزارة الداخلية الإيطالية، فإن في نهاية سنة 2019 أكثر من 1,5 مليون أجنبي عاش في إيطاليا، نتيجة حصولهم على تصاريح البقاء، فضلا عن المقيمين بصورة غير قانونية، فقد فاق عددهم حوالي 600.000.00 ألف، فمعظمهم يأتون من المغرب (100158) ألبانيا (144100) رومانيا (75400) الفلبين (20064) الصين (60056) تونس (50046) وأمام العدد الكبير للمهاجرين غير شرعيين، عمل المسؤولون السياسيون على تشديد الرقابة على الحدود، و تفعيل الطرد، وهذا ما أفضى إلى صدور أول قانون خاص للهجرة، والذي وضع أنظمة قانونية تخص الهجرة غير شرعية، لمعالجة إجراءات الدخول إلى إقليم إيطاليا، وتحديد إقامة الأجانب، وتجسد هذا القانون في أربعة نقاط رئيسية:

. إعادة برمجة سياسات الهجرة.

[1] -فريحة احمد فريحة لامية: الاليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، مجلد 10، عدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2015.

[2] -قدور يوسف : الاستراتيجية الجزائرية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجال المتوسطي الحوار المتوسطي، مج 10 ،العدد 1، مارس 2019.

. إعادة النظر في شروط السماح للأجانب في كيفية الإقامة في إيطاليا.

. تفعيل الإعادة القسرية للمهاجرين غير شرعيين.

. تفعيل مراكز حجز للأول مرة للمهاجرين غير شرعيين، حيث أن القانون، يحدد المدة القانونية لحبس هؤلاء بثلاثين (30) يوما بعدها يتم النظر في مصيرهم، إما بالسماح لهم، بالعمل و بالإقامة في إيطاليا، أو إعادتهم إلى أوطانهم الأصلية، أو تقديمهم للعدالة، إذا قاموا بأفعال يعاقب عليها القانون. لكن هذه السياسات لم تكن رادعة فقامت إيطاليا بإمضاء اتفاقيات، مع دول المنشأ في 2016 و2019 وتم الاتفاق بشأن توقيع عدد من الاتفاقيات.

بشأن الهجرة بين ليبيا و إيطاليا، حيث تقوم هذه الأخيرة، بتحمل مسؤولية دعم ليبيا، من أجل السيطرة على المهاجرين، و ذلك من خلال تشييد معسكرات لاحتجاز المهاجرين غير شرعيين.[1]

أما فيما يخص التعاون الثنائي مع مصر، ضمن إطار مكافحة الهجرة غير شرعية، تم التوقيع على اتفاقية بموجبها يتم إعطاء فترة كافية لمصر لإعادة مواطنيها، مع تحمل إيطاليا لكافة تكاليف عملية إعادة المهاجرين.[2]

أما فيما يخص التعاون مع الجزائر، تم ترحيل الجزائريين غير القانونيين، حيث تم ترحيل أكثر من نصف مليون شخص، و قد قدمت السلطات الإيطالية أكثر من ألف تأشيرة بين سنتي 2019 و 2020.

1-3 السياسة الوطنية الفرنسية

إن سياسة الهجرة في فرنسا اتخذت عدة مراحل متميزة تطورت معها القوانين و التشريعات التي تضبط الأجانب في المراحل الممتدة من 1945 إلى 1968 تميزت بالتدقيق البري على أوروبا بأكملها وخاصة فرنسا وذلك لاحتياجات الاقتصاد العالمي إلى اليد العاملة في عام 1966 تم إنشاء فدرالية التجمعات من اجل التضامن مع العمال المهاجرين وتعد من بين التنظيمات ذات الطابع العمومي وفي سنة 1968 و1972 تم إصدار منشورين ينصان على تعديل وضعية المهاجرين أما في سنة 1973 فهي نهاية العملية الاستثنائية التي تخص تعديل وضعية المهاجرين غير الشرعيين وفي سنة 1974 تم غلق الحدود.

[1] - لمبدوزا –خوانتامو ايطاليا متحصل عليه : http//attarig.org/spip.php article 497

[2] -عبد الله التركماني : اشكاليات الهجرة في اطار الشراكة الأورومتوسطية تحصل عليه من: http // www arraee.com /modules php

بدأت تظهر العديد من التناقضات لتحتل الهجرة غير الشرعية مكانا بارزا في النقاش السياسي الفرنسي وعنصرا أساسيا في المواجهة بين اليسار واليمين وأصبحت مسالة حاسمة في القانون الانتخابي خاصة في مطلع الثمانينات كما اتخذت التشريعات بهذا الصدد تتولى وقانون باسكو 1993 وقانون دوريبا 1997. إن قانون باسكو الصادر في 1993/08/24 قد ادخل قيود جوهرية فيما يتعلق بجمع شمل الأسر وحرية الزواج حيث تمت رقابة مشددة حيث ما يسمى بالزواج المختلط ووفقا للجنة الفرنسية المعنية بحق اللجوء فان قانون دوريبا الصادر في 1997/04/24 اتبع منطق القمع لأنه أجاز اخذ بصمات الأجانب الذين يتقدمون للحصول على تصاريح إقامة وزيادة صلاحيات الشرطة والحق في إلغاء تصاريح الإقامة أو معرضة تجديدها إذ يزيد من الوسائل لمحاربة الهجرة غير الشرعية بما في ذلك تمديد من سبعة إلى عشرة أيام فترة الاعتقال .[1]

أما قانون شوفينمان في 1998/05/11 والذي سن في عهد حكومة جوسبان فمن شانه إعادة فئات معينة من الأجانب الذين يحق لهم الحصول على تصاريح إقامة مؤقتة وليست دائمة وبعبارة أخرى فانه من الضروري التمتع بوضع مؤقت قبل الحصول شرعيا على وضع مستقر كما يهدف إلى التوفيق بين المصلحة الوطنية واحترام المبادئ الإنسانية وانطلاقا من فكرة أن الهجرة غير الشرعية يمكن أن تكون رصيدا لفرنسا شريطة ان يتم السيطرة عليه من ناحية أن يقدم تدابير افتتاحا بطاقات الإقامة لمصالح العلماء وتمديد حق الإقامة بموجب الحياة الخاصة والعائلية وتحسين اللجوء من ناحية أخرى فانه يقوي الأدوات في مكافحة الهجرة غير الشرعية وقد ارتبط سن أسوا قانون للهجرة في فرنسا في تاريخ تولي **نيكولا ساركوزي** منصب الداخلية والذي توصل هذا الأخير بقناعة مفادها بوضعها السابق تمثل عبئ اقتصاديا واجتماعيا وامنيا على فرنسا وتشكل مصدر توتر وتهديد كونها لا تؤدي أكثر إلى ضم بائسين جدد إلى مهاجرين جدد في البلد و يعانون من أوضاع بائسة في الأساس هذا ما دفعه إلى عرض مشروع قانون جديد للهجرة على مجلس الشيوخ الفرنسي في 2006/06/17 عرف فيما بعد بقانون **نيكولا ساركوزي.**

منذ انخراط فرنسا في الاتحاد الأوروبي، بمختلف مراحل تطوره، أصبحت كل التشريعات الفرنسية المتعلقة بالهجرة غير شرعية ترتبط بشكل مباشر، بالسياسة الأوروبية المعتمدة في هذا المجال، مع العلم أن هناك

[1] - عبد الله التركماني : مرجع سابق.

جهود تم بذلها في إطار الاتحاد الأوروبي، لتقريب تشريعات أطرافه من بعضها البعض، وجعلها أكثر تجانسا، في إطار مكافحة الهجرة غير شرعية.[1]

كما عملت فرنسا على التنسيق مع الدول الأوروبية الأخرى، حيث طرحت مع ألمانيا في اللقاء الذي عقد في مدينة "سترات فورد" البريطانية، وشارك فيها وزراء داخلية أكبر ستة دول أعضاء بالاتحاد الأوروبي، اقتراحا يهدف إلى حل مشكلة الهجرة غير شرعية، ويتضمن إعادة إحياء صيغة "العامل الضيف" أي إبرام عقود مع عمال أجانب، ذات طبيعة زمنية محددة، ومنح الدول التي ينزح منها طالبوا الهجرة، نسب عالية من فرص العمل المتاحة و المحددة زمنيا، فيما أبدت استعدادها للتعاون حيال استرجاع المهاجرين غير شرعيين، وأقدمت فرنسا عام 2017 من خلال وزارة الهجرة والاندماج الفرنسية، إلى دعم قدرات الشرطة اليونانية، لمواجهة أفواج المهاجرين السريين في جنوب المتوسط، من خلال إرسال (18) عنصر من شرطتها للانضمام إلى فريق التدخل السريع لحماية الحدود الأوروبية، وكانت القوانين الفرنسية السابقة للهجرة تمنح المهاجر غير شرعي، نظريا نوعا من الحقوق، كما أنها تدعم فكرة الحفاظ على وحدة الأسرة، فمن حق المهاجر الذي يعمل بعقد عمل ثابت، أن يستدعي أفراد أسرته من البلد الأصلي.

2- مبادرات من قبل الشمال

أظهرت سياسة دول الشمال في الفترة الأخيرة ميلا نحو اتخاذ إجراءات أمنية مشددة للحد من الهجرة غير الشرعية هذا الأمر ينتقده الكثيرون من المهتمين بمجال الهجرة غير الشرعية الأمر الذي يرون فيه الحل في دعم التنمية الاقتصادية بدول الجنوب المتخلف والذي يعتبر مصدر الهجرة غير الشرعية وهناك عدة مبادرات للحد منها :

2-1 المبادرة الايطالية الاسبانية

- الجانب الأمني: وهذا الجانب يعني الكثير لأوروبا و خصوصا بعد حرب الخليج الثانية التي جعلت أوروبا تدرك أهمية وجود آلية تمنع وقوع مثل هذه الأزمات ولذلك احتوت الورقة الأمنية على تعزيز الثقة المتبادلة

[1] -محمد العربي : الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ابن نديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية الجزائر، بيروت، ط 1، 2014 .

في النواحي المختلفة ومنها العسكرية وآلية لإدارة الأزمات وتوفيق الرغبات وآلية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

- الجانب الاقتصادي :و يهدف إلى تحقيق الفرص المناسبة من اجل تنمية اقتصادية متوازنة في حوض المتوسط لتكون آلية لمنع تدفق الهجرة من الجنوب إلى الشمال.
- الجانب الإنساني : يطمع هذا الجانب إلى تفعيل الحوار بين الثقافات وتقريب وجهات النظر والتوفيق بين الرؤى والأهداف بالتعويل على مدرك مشترك لحقيقة تاريخية تشجع على الحوار فمنطقة البحر المتوسط ذات بعد ثقافي فيها من أوجه التشابه ما يدفع إلى خلق نواة من التعاون لتفادي العديد من المشاكل التي تعاني منها الدول المتوسطية مثل الإرهاب والعنف والتطرف وقضايا البيئة والهجرة .

3- المبادرة الفرنسية 5+5

تضم مجموعة الخمسة زائد خمسة والمتمثلة في دول الاتحاد المغاربي الخمس والدول الأوروبية والمتمثلة في اسبانيا ايطاليا فرنسا البرتغال مالطا التي تعمل تحت غطاء الاتحاد الأوروبي وتهتم بمسائل الشراكة الاقتصادية للتنمية و الأمن في المنطقة و تنظيم الهجرة وقمع الهجرة غير الشرعية وتسعى هذه المجموعة أيضا إلى تطوير العلاقات فيما بينها في مختلف المجالات منها: الاجتماعية والثقافية والتبادل العلمي والتكنولوجي بين أعضائها حيث يتزايد الاهتمام الأوروبي بالدول المطلة على البحر المتوسط حيث شهدت المنطقة تجاذبا مما يؤكد أن هناك قواسم مشتركة و سياسات بين دول الشمال و الجنوب تدعو للتعاون وأخرى تدعو إلى التباعد كما تهدف سياسات دول الشمال إلى محاولة لإيجاد صبغة صلبة مشتركة مع دول العبور و ذلك لغرض مكافحة القضايا المشتركة من بينها الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال حيث تم التوصل خلال الاجتماع في تونس في شهر أكتوبر 2002 إلى اتفاق الأطراف المجتمعة على ما يلي :

- تبادل المعلومات حول اتجاهات الهجرة .
- محاربة الهجرة الغير شرعية.
- تنظيم هجرة العمالة.

معاهدة شنغن

أبرمت هذه المعاهدة في 14 يونيو 1985 بين حكومات دول الاتحاد الاقتصادي وألمانيا الفيدرالية وفرنسا بالإلغاء التدريجي لمراقبة الحدود المشتركة وفرض تأشيرات على الأجانب خاصة العرب والأفارقة من قبل جميع الدول الأعضاء وهذا يعني أن هذه الدول قامت بخطوة جدية في التعاون بينها لمراقبة فضاء شنغن أما تمكين الأشخاص المرشحين للهجرة للحصول على تأشيرة لدخول إقليم شنغن فهو يعتمد على عناصر موضوعية .

قمة تامبيير: قرر فيها رؤساء دول الاتحاد الأوروبي تبني سياسة مشتركة للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية من اجل التحكم بتدفق الهجرة القائم على الحاجات الاقتصادية والتركيز علي سياسات المراقبة لمستوى التدفقات وسياسات الإدماج في الداخل مع إصدار تشريعات لتقييد وتقنيين الهجرة واللجوء السياسي و محاربة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة ضمن إستراتيجية الأمن الأوروبية الجديدة التي أصدرتها المفوضية الأوروبية حيث سيتم إضافة هذه التشريعات لدعم سياسة الفيزا المشتركة ووثائق السفر الأمنية لإدراكهم أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تؤثر في التعايش المشترك وامن دول الأعضاء .

قمة سالونيكي: التي عقدت في 19 يونيو 2003 م جاء انعقاد هده القمة في ظل التطورات السياسية والاندماجية التي انخرط فيها الاتحاد الأوروبي بعد التصديق على الدستور الموحد وهياكل التحاد الجديدة واستحقاقات التوسع المستقبلي شرق القارة الأوروبية حاولت هذه القمة وضع معايير موحدة لدول الاتحاد من اجل التصدي للهجرة غير الشرعية و تضييق فرص الدخول إلى أوروبا إلا وفق شروط محددة .[1]

ميثاق الهجرة الأوروبي لسنة 2008: والذي صادق فيه الزعماء الأوروبيين دون تردد على القواعد المنظمة للهجرة بهدف القضاء على الهجرة غير الشرعية للبلدان الأوروبية وفي هذا المجال صرح الرئيس الفرنسي نيكولا ساروكزي خلال مؤتمر القمة الأوروبية المنعقد ببروكسل أن أوروبا لديها اليوم سياسة حقيقية للهجرة ويتضمن الميثاق الأوروبي بشان الهجرة غير الشرعية و اللجوء السياسي مبادئ توجيهية من خلال قوانين غير إلزامية للتحكم في الهجرة الشرعية وخاصة الهجرة غير الشرعية من خلال القواعد الواردة في الميثاق على ما يسمى

[1] - هداجي حمزة مرضى مصطفى : الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على السياسات الأوروبية، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 2، ديسمبر 2018.

البطاقة الزرقاء وهي وثيقة تمنح للأجانب من ذوي المؤهلات المهنية العالية والذين يأتون من دول خارج الاتحاد الأوروبي لأجل العمل حيث تمنحهم و عائلاتهم حق الإقامة لفترات محددة في أراضي الاتحاد الأوروبي.[1]

الشكل رقم 03: خريطة تبين السياسات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية للوصول إليها

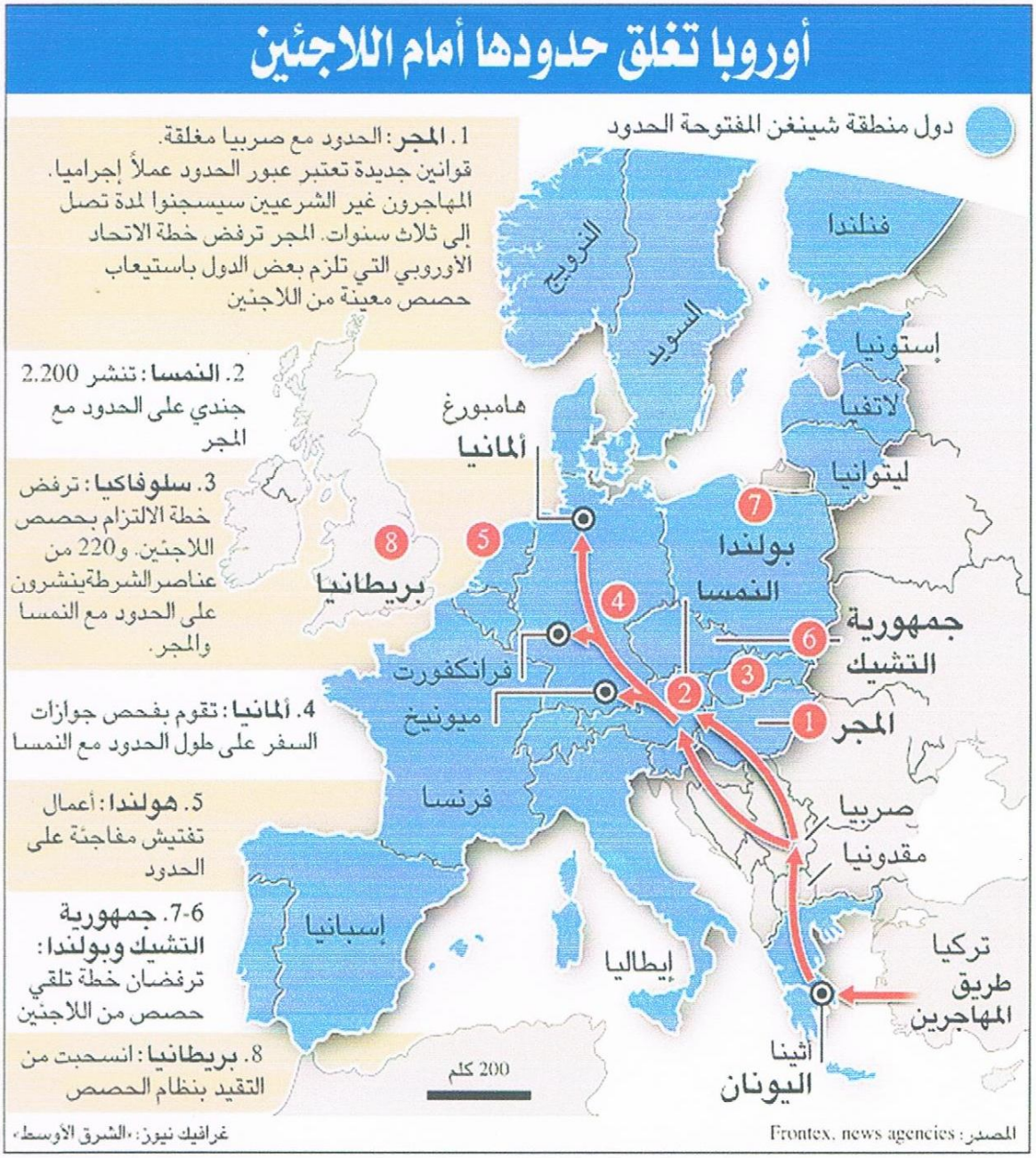

[1] -خالة مسعود : واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط تداعياتها واليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05، أكتوبر 2014.

خاتمة عامة

نشهد اليوم هجرة غير شرعية غير مسبوقة ليس بأعدادها فحسب إنما بأهميتها أيضا حيث يمرالواقع الدولي الحالي بالعديد من الأحداث نتيجة ظهور متغيرات جديدة على الساحة الدولية من بين هذه المتغيرات ظاهرة الهجرة غير الشرعية و التي أصبحت هاجسا لدى الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية والدول الإفريقية هذه الأخيرة التي تعتبر بوابة للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا باعتبارها دول مصدرة للهجرة غير الشرعية حيث تعتبر دول المغرب العربي ومنها تونس المغرب الجزائر البوابة المفضلة للمهاجرين غير الشرعيين كنقطة عبور نحو أوروبا نظرا لموقعها الاستراتيجي ونتيجة اختلاط هذه الظاهرة بعدة ظواهر موازية مثل ظاهرة الإرهاب والتهريب والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة الأمر الذي اثر على البنى الأمنية والاجتماعية وحتى الاقتصادية لهذه الدول إلى درجة أنها أصبحت ظاهرة ومن أهم القضايا الراهنة في العالم وللهجرة الغير الشرعية الكثير من التداعيات و الآثار الايجابية والسلبية التي تظهر على وضع المهاجرين في كل من البلد المهاجر منه والبلد المهاجر إليه إلا أن التداعيات السلبية تعتبر اكبر من التداعيات الأخرى.

ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرتبطة بالأمن لدى دول الشمال من خلال اعتبارها تهديدا له فدول الشمال أصبحت تسعى إلى إيقاف المد المتزايد من المهاجرين غير الشرعيين من دول الجنوب فموضوع الهجرة غير الشرعية كان ولا زال الموضوع الذي يدرج كل مرة ضمن السياسة العليا لكل دولة من دول الشمال والتي تسعى من خلال مكافحة التهديدات التي تواجهها بوضع العديد من الاستراتيجيات والآليات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي سعت من خلالها إلى المحافظة على أمنها وذلك مقارنة بعجز دول الجنوب المتخلف عن إيجاد الحلول التي تكون لها فاعلية للحد من ظاهرة الهجرة غير شرعية و من ثم لا بد من تكثيف الدراسات والأبحاث بخصوص هذه الظاهرة .

إن المعركة ضد الهجرة غير الشرعية معركة جماعية ومسؤولية مشتركة يتقاسمها الجميع فهي ليست مشكلة فردية فحسب بل تهم المجتمع الدولي برمته بالنظر إلى خطورتها على الإنسانية حيث أصبحت عصابات التهريب و الاتجار بالبشر تجدد مسالكها و طرق عملها.

ويعد ملف الهجرة غير الشرعية من القضايا المعاصرة والشائكة لتعديها أقاليم الدول وحدودها مما فرض على المنظم الدولي إيجاد حلول تتوافق مع طبيعة الظاهرة في خلق التوازن بين حق الدولة في حماية إقليمها من الاعتداءات من جهة و احترام حقوق المهاجرين وان كانوا غير شرعيين باعتبار أن حقهم في الحياة والسلامة الجسدية مكفول في النصوص الدولية إلا أن هذه المعادلة لم تتحقق اثر تصاعد الأوضاع السيئة التي

تعيشها دول العالم النامية خاصة في ضل تحديات الثورات والنزاعات داخل الدول العربية –الربيع العربي- ذات الامتداد الجغرافي القريب من الاتحاد الأوروبي هذا الأخير استحدث في إطار الهجرة الغير شرعية آليات تكفل المواجهة و تضمن حماية حدوده من خلال سن ترسانة قانونية تجسد إرادة الشعوب و الحكومات الأوروبية في التصدي للهجرة الصفرية وانتقاء الهجرة ذات الكفاءات العلمية وتوجت هذه السياسة بفتح حدود دول الاتحاد الأوروبي داخليا و عزلها خارجيا من خلال عقد الاتفاقيات واللقاءات التي بلورت ضرورة إنشاء أجهزة أمنية تكفل تحقيق هذه الخيارات و تسعى إلى تعقب مسالك ووسائل المهاجرين غير الشرعيين والقضاء عليها.

ولم تبق دول الاتحاد الأوروبي تتعقب المهاجرين السريين في ديارها أو على حدودها إنما فتحت جسور الحوار مع الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين بواسطة عقد اجتماعات واتفاقيات تعالج مسالة الهجرة غير شرعية في معاقلها ومن أهم حلول الاتحاد الأوروبي تقديم إعانات مالية وفتح مشاريع استثمار داخل الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين ويبدو أن هذه اللقاءات والإعانات المالية المقدمة من دول أوروبا تتضمن نوايا خفية تصب في امننة الهجرة وعسكرتها وتعكس الاهتمام بالبيت الأوروبي من كل الاعتداءات والانتهاكات وانتقاء كل من يدخل إليه وارتباط عقيدتها بان دول الطرد الدافعة للهجرة غير شرعية خاصة العرب منهم يشكلون حجرة عثر أمام آمنها واستقرارها. وبالرجوع إلى السياسات المتبعة من قبل دول جنوب البحر الأبيض المتوسط نجدها للأسف تدعم السياسة الأوروبية بدليل سن كل تشريعاتها عقوبات على كل من يريد الانتقال إلى أوروبا بصفة غير شرعية وربما بقاء هذه الظاهرة وزيادة انتشارها يدل على فشل السياسات المتخذة للحد منها.

التوصيات التي استسقيناها من هذه الدراسة

- إن الأسباب الحقيقية للهجرة الغير الشرعية تعود إلى تدني المستويات الاقتصادية والأجور والتنمية في بلدانهم الأصلية وإلى عدم الاستقرار السياسي من حروب أهلية ونزاعات مسلحة وصراعات على السلطة.
- تنسيق التعاون بين دول الشمال و دول الجنوب من حيث تبادل المعلومات لتفكيك الشبكات والأطر العاملة في الهجرة غير الشرعية عبر الحدود
- غالبية المشروعات التي طرحت لمكافحة الهجرة غير الشرعية من قبل دول الشمال تقوم على الحلول الأمنية و هذه الحلول غير عملية كونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير الشرعية
- تحديث القوانين والتشريعات الخاصة بالمهاجرين غير الشرعيين وشبكات التهريب البرية والبحرية .
- التعاون الجاد من جميع الأطراف المتضررة من هذه الظاهرة لوضع خطط جديدة مفادها معالجة هذه الظاهرة .
- إيجاد حل قانوني وجذري للأجانب المقيمين بصورة غير شرعية في دول العبور على الأطراف المعنية بالهجرة .
- إقامة مشاريع تنموية في البلدان المصدرة للهجرة وذلك لمنع الإقبال الهائل على هذه الظاهرة
- وضع مخطط وطني والالتزام بتنفيذه بالتنسيق مع كافة الأجهزة الوطنية والإقليمية والدولية.
- تقييم المخطط كل ثلاث سنوات لتحسينه و إيجاد آليات تتناسب مع الاتفاقيات الدولية الجديدة
- انجاز تقرير إحصائي سنوي حول الهجرة الغير شرعية.
- نشرة إحصائية ثلاثية حول خصائص المهاجرين.
- تبادل الخبرات و المعلومات بين الدول التي لها سياسات ناجعة في مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- تحيين بنوك المعطيات بغرض تحديد النمط الجماعاتي للمهاجرين وتنظيماتهم ومحاور العبور وبلد المنشأ الأصلي .
- تشديد الحراسة على الحدود البرية و البحرية لمواجهة موجات الهجرة غير الشرعية

- التأكيد على مبدأ المسؤولية المشتركة و الحوار بين الدول المعنية بالهجرة غير الشرعية والتأكيد على ضرورة التعاون الثنائي والإقليمي وتفعيل مجالات التعاون الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتقليص الفجوة.
- وضع حدود واضحة وفاصلة بين حالات اللجوء والهجرة غير الشرعية خاصة من دول الاستقطاب .
- إطلاق مبادرات مشتركة بين دول الجوار لمراقبة الحدود المشتركة وتبادل المعلومات في كل المسائل ذات العلاقة بالهجرة غير الشرعية.
- سعي حكومات الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية على القضاء على الأسباب التي أدت إلى الهجرة غير الشرعية
- تفعيل دور لمؤسسات الدولة في جميع المجالات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية
- تكثيف الجهود الوطنية والدولية والتعاون من اجل القضاء على الدوافع المحركة للهجرة غير الشرعية .

المراجع

أولا : الكتب والمؤلفات

1- طارق عبد الحميد الشهاوي: الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.

2- عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

3- هناء محمد الجوهري :علم الاجتماع الحضري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، الأردن، 2011 .

4- محمد العربي وآخرون: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط المخاطر وإستراتجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية الجزائر، بيروت، ط 1، 2014.

5- موسى معطاوي : الهجرة غير الشرعية تفسيراتها ميزاتها دوافعها.

6- كاظم نجيب : الهجرة المغاربية وواقع العنصرية والعداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي، الكتاب الثاني، 2014 .

7- علي عبد الرزاق حلبي : علم الاجتماع السكان، دار النهضة العربية، د.ط، بيروت، 1984.

8- بن عنتر عبد النور: البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر –أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة النشر و التوزيع، الجزائر، 2018.

9- احمد عبد العزيز الأصفر: الهجرة غير الشرعية الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة في مكافحة الهجرة غير الشرعية، السعودية، جامعة نايف للعلوم الأمنية .

10- تيسير مرزوق: هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، د ط، سوريا، 2019.

11- معجب بن معدي الحويقل : حقوق الإنسان والإجراءات الأمنية، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، د ط، الرياض، 2006.

ثانيا: المذكرات

01- رابح طيبي : الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة : دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 2014-2015.

02- ساعد رشيد : واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجيستيير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1- لمبدوزا –غوانتامو ايطاليا متحصل عليه :http//attarig.org spip php article 497

2- عبد الله التركماني : اشكاليات الهجرة في اطار الشراكة الاورومتوسطية متحصل عليه من طرف :

http//www.arraee.com / modules php

رابعا:المجلات العلمية و الملتقيات

-سهام حروري : الهجرة و سياسة الجار الأوروبي : مجلة الفكر متخصصة قي الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الخامس، مارس 2009 .

-خالة مسعود : واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط وتداعيتها واليات مكافحتها –المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05 ، اكتوبر 2014 .

- دريفل سعدة :الهجرة غير الشرعية العوامل الجاذبة والدافعة واخطارها، مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية، مجلد 02 ، العدد 01 ، جامعة الجلفة، الجزائر، جوان 2018.

-هداجي حمزة مرضى مصطفى : الهجرة غير شرعية وتأثيرها على السياسات الأوروبية، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 2 ، ديسمبر 2018.